جامعة كفر الشيخ
كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

بحث في

معوقات تمكين المرأة سياسيًا في المجتمع المصري

دراسة ميدانية . كفر الشيخ

إعداد

د/ ياسر سليمان محمد سليمان

مدرس علم الاجتماع . كلية الآداب . جامعة كفر الشيخ

٢٠١٩

معوقات تمكين المرأة سياسياً في المجتمع المصري
دراسة ميدانية – كفر الشيخ

الملخص

أن قضية تمكين المرأة ومدى مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمجتمع المصري، يعد مشكلة بحثية تستحق الدراسة، ذلك لما للمجتمع المصري من سيسيولوجيا خاصة، فعندما نستحضر المجتمع المصري، فيتبادر إلى أذهاننا ذلك الارث الاجتماعي المعقد والمتشابك، ذلك لأن هذا المجتمع يحمل في أرجائه كافة العناصر والطبقات بدءاً من التقليدية وانتهاءاً بالمعاصرة والحديثة، وأن قضية التمكين للمرأة تزداد بشكل واضح في ظل بعض المجتمعات التي تحصر دور المرأة في الإنجاب، وإدارة شؤون المنزل، وتزداد المشكلة تعقيداً خاصة في ظل أن القانون المصري الذي يساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.

ويهدف البحث إلي معرفة أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة المصرية من أجل خدمة وتنمية مجتمعها، ومعرفة مدى إختلاف هذه المعوقات التي تعيق تمكين المرأة من أجل خدمة وتنمية مجتمعها، بإختلاف النوع ،ومن أجل تحقيق هذه الاهداف فقد استخدم الباحث المنهج المسحي الاجتماعي الذي يتم عن طريقه دراسة الظاهرة كميا وكيفيا، وذلك بتحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة ، وتم الإعتماد علي عينة عشوائية عنقودية قوامها (٢١٤) مفردة .

توصلت نتائج البحث إلى أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة هي العوامل الاجتماعية ، تلاها العوامل الاقتصادية والسياسية ثم أخيرا العوامل الشخصية، وتوصي الدراسة بتصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق تقديم المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية وجميع وسائل الإعلام التي ترفع من قيمة المرأة ودورها ، والعمل على تدعيم المرأة وترشحها في الحياة السياسية وللمناصب القيادية والسياسية وأخير تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة وقدراتها الإدارية لكي تتمكن من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة .

الكلمات المفتاحية:المعوقات ،تمكين المرأة.

Abstract

The issue of empowering woman and the extent of her participation in social, economic and political life in the Egyptian community is a research problem which is necessary to be studied due to the sociological nature of the Egyptian community. When evoking this community, the complicated and tangled social legacy comes to our minds for this community has all elements and layers starting from tradition and ending with modernism. The issue of empowering woman is clearly rising in some communities that limit the role of woman in giving birth, managing the affairs of the house. But the problem becomes more complex when coming to egypt law that equalizes among man and woman in the rights and the duties.

The study aims to arrive at the most important obstacles that face woman's empowerment for the sake of serving and developing her community as well as the extent these obstacles are different according to type for the benefit of serving and developing her community. To achieve these objectives, the researcher used social survey curriculum which is built on studying the phenomenon quantitatively and qualitatively through analyzing the phenomenon and finding out the relations between its different dimensions. The sample of 214 was chosen in a cluster random way.

The research arrived at conclusions that the factors than hinder woman's empowerment are social factors, which come in the first position, economic and political as well as personal factors. The researcher recommends to change the common view of woman in the community through presenting school curriculum TV programs and all media that give importance to the role of woman and support her in political life. Finally, the researcher advises to design training programs to increase her self-sufficiency and her administrative abilities to empower her in all different fields; social, economic and political.
Keywords: Obstacles, Woman's Empowerment**.**

المقدمة:

يظل تمكين المرأة سياسياً في مصر ، وتقييم الفرص المتاحة لها للنفاذ إلي كافة مواقع صنع القرار سواء علي مستوي مؤسسات الدولة أو منظمات المجتمع المدني من القضايا التي تحتاج إلي مقاربة مختلفة ، وغير تقليدية في التعامل معها ، مقاربة قادرة علي نسج العلاقات بين الجوانب والأبعاد التنموية والحقوقية، والسياسية ، تتحرك بقضية التمكين السياسي للمرأة من مجرد النضال في سبيل تخصيص بعض المقاعد للنساء هنا وهناك ، أو ضمان وجود عدد ما من النساء في مواقع صنع القرار أيا كانت ، إلي تحقيق مشاركة سياسية ذات نوعية متميزة ، تؤثر بشكل واضح علي مؤسسات صنع السياسية في مصر بدرجة تتيح دمجاً حقيقاً لقضايا المرأة في السياسة العامة للدولة، وبالمثل في الجهود التنموية سواء التي تقوم بها الدولة أو المجتمع المدني ، فالحديث عن نفاذ المرأة إلي مواقع صنع القرار، ليس هدفه فقط مجرد ضمان تمثيل كمي ، ولكن أيضاً تحقيق نقلة نوعية واضحة في دمج قضايا النساء في كافة الجهود التنموية ، والسياسيات العامة .

ومن الملاحظ أن عملية التحول الديموقراطي في أي مجتمع ، تحتاج إلي عدد من محركات التغيير ، بعضها يأتي من أعلي سواء عبر التشريعات، أو إرساء بعض الإجراءات المؤسسية، أو تعديل السياسات ، ويأتي البعض الأخر من أسفل من خلال تنظيم مجتمعي ، عبر تنظيم الأفراد حول مصالحهم ، أو عبر نشر الوعي ،أو إثارة النقاش العام حول القضايا التي تهم المواطنيين في مجتمعهم ، ودراسة تمكين المراة سياسياً ليست قضية ترفية ولكنها حاجة ملحة من اجل تحسين أوضاع الملايين من النساء في المجتمع المصري الواتي يعانين من التفاوت واللامساواة ، وأن النجاح في وضع خارطة طريق لتحفيز المشاركة وتمكين المراة سياسياً في المجال العام ، بكل دوانبه الفرعية لأمر مُلح ، لحدوث تحول ديموقراطي حقيقي ، في ظل منطقة شغوفة بإعادة إنتاج النظم السلطوية، الأمر الذي يتطلب تقارب محركات التغيير القادمة، سواء من أعلي أو من أسفل من أجل حركة تراكمية دافعة لهذا التحول ، وقادرة علي مأسسته ، وضمان إستدامته وتقويته علي المدي الطويل ، ويقتضي تحقيق ذلك مزيداً من الجهد خلال محاور ثلاث : الأول : تحديد المتغيرات الكثر أهمية في التمكين السياسي للمرأة ، ثانيهما : فحص التحديات سواء أكان مصدرها مؤسسات الدولة ، أو المجتمع وثقافته ، ثالثهما : البحث عن حلول لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة (عدلي ، هويدا: ٢٠١٧ ، ص.٩).

وقد تزايد الاهتمام العالمي بشكل ملحوظ بقضية المرأة وضرورة مشاركتها وإدماجها في عمليات المساواة، والتنمية، والسلام، منذ المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك عام ١٩٧٥ والثاني في كوبنهاجن ١٩٨٠، والمؤتمر الثالث في نيروبي ١٩٨٥، كما بدأ ذلك واضحاً في نتائج المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين ١٩٩٥ حيث أكدت نتائج وتوصيات هذه اللقاءات على بعض المصطلحات أو المناهج التي تحمل مفاهيم تنموية هامة مثل منهج التمكين للمرأة والذي يهدف إلى تعزيز صورة المرأة عن نفسها، وثقتها بقدراتها الذاتية، وقيمتها في المنزل والمجتمع (موسي ، ضيف الله ميسون: ٢٠٠٦، ص.٢).

وبالرغم من تلك المؤتمرات الدولية التي نادت بحقوق المرأة نجد حضوراً غير ملموس للمرأة في مجالات الحياة المختلفة وعلى رأسها المجال السياسي، وذلك بسبب العادات والتقاليد والميراث الفكري والثقافي السائد، أضف على ذلك أسباب وعوامل أخرى منها ارتفاع نسبة الأمية، وانخفاض وعي المرأة بدورها وحقوقها، فضلا عن الأعباء الثقيلة التي تقع على المرأة داخل المنزل وخارجه (رمزي ، ناهد: ٢٠٠٤، ١١).

و أكدت النتائج على حق المرأة في المشاركة الفعالة في الحوار والمناقشة، والتحليل للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المؤثرة في قدراتها ومكانتها إضافة إلى حقها في المشاركة في صنع القرارات الخاصة بها وبأسرتها، وحقها في التوعية والتدريب، لتصبح عاملاً فاعلاً في المجتمع بهدف تحقيق العدل والمساواة بمفهومها الشامل وعلى المستويات كافة(موسي ، ضيف الله ميسون: ٢٠٠٦، ص.٢).

إن اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، منها الحصول على فرص التوظيف التي تؤمن لها مصدراً دائما للدخل، كذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي،مما يؤدي للوصول على معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، ورفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل في ظل اقتصاديات السوق والخصخصة والعولمة وتخفيض معدلات البطالة. كما تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. إن مشاركة المرأة في النمو الاقتصادي تدفع عجلة النمو التقدم الاقتصادي، وذلك ان المرأة ليست كائناً يسعى لمجرد البقاء ، وإن المشاريع التي تقوم بها المرأة سواء صغيرة أم متوسطة الحجم تساهم وبشكل إيجابي وفعال في تعزيز الاقتصاديات الوطنية(مسعد، محمد محيي: ٢٠١٠، ص١٩٨٦).

وفي ضوء ما سبق عرضه يرى الباحث أن كل المؤشرات الواقعية تدل على ضعف وترهل التمكين السياسي للمرأة بالشكل المأمول، رغم كافة التشريعات والقوانين الصادرة بحق تمكين المراة سياسياً بالمجتمع المصري.

<u>مشكلة البحث</u>: إحتلت مصر المركز (١٣٢) ، في مؤشر الفجوة بين الجنسين من بين (١٤٤) دولة ، وفقا للمؤشر الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٦ ، وذلك مقارنة بالمركز (١٣٦) في عام ٢٠١٥ ، واستطاعت مصر تضيق الفجوة بين الذكور والأناث وفقا لعدة مؤشرات ، أهمها المساواة في الرواتب ، وتواجد المرأة في البرلمان ، والوظائف الإدارية العليا ، وإنخفاض معدلات الأمية بين النساء ، وقد أنهت مصر تقريبا الفجوة بين الذكور والأناث فيما يخص معدلات الإلتحاق بالتعليم الأبتدائي والثانوي (عدلي: هويدا، ٢٠١٧،ص. ٧٨)، وبرغم التقدم المتحقق علي العديد من الأصعدة إلا أن المرأة المصرية مازالت تمر بظروف اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية ، تجعل المكانة التي وصلت إليها لا ترقي إلي المستوي المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة (٢٠٣٠)، والتي أعتمدها قادة العالم في سبتمبر ٢٠١٥ ، فمن بين (١٧) هدفاً نصت عليهم أجندة التنمية (٢٠٣٠) ، نص الهدف الخامس علي " تحقيق المساواة بين الجنسين ، وتمكين كل "النساء والفتيات " ، ويمثل هذا الهدف والمقاصد الخمسة المنبثقة منه برنامج عمل لمعالجة المعوقات الهيكلية ، وإحداث نقلة في المعايير الاجتماعية من أجل تهيئة مسارات مستدامة لتحقيق تمكين المراة سياسياً ، ومن الجدير بالذكر أن مفهوم التمكين قد تبلور في عقد التسعينات وتلاقي مع مفهوم التنمية ، حيث تحتاج عملية إنجاح التنمية إلي تمكين وتقوية أفراد المجتمع بصفة عامة ، وتمكين النساء بصفة خاصة ، وتؤكد الدراسات أن السبب الرئيسي وراء تعثر التنمية هو تهميش شرائح محددة من الاشخاص ، خاصة النساء والشباب ، وقد كثر الحديث مؤخرا عن التمكين السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي للمرأة ، بهدف معالجة الاختلالات التي أدت إلي هذا التعثر(التمكين السياسي للمرأة المصرية ، ٢٣ مايو ٢٠٠٩).

تعد قضية التمييز ضد المرأة في مجتمعنا العربي مشكلة باتت تهدد أمننا القومي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويظهر هذا التمييز في عدم تمكين المرأة اجتماعياً واقتصاديا وسياسياً. وقضية عدم التمكين هذه، قضية اتجاهات اجتماعية غالبة، ومستمدة من العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع التي مازالت تشكل موروثات ثقافية بالغة الأثر في هذا المجال(الساعاتي: سامية، ٢٠٠٧ ، ص ٣١١).

وأن عدم تمكين المرأة مشكلة تواجه الكثير من المجتمعات النامية، بل وأحيانا المتقدمة، وعدم التمكين هذا يظهر في صور متعددة لعل أهمها هو عدم المساواة بين الرجل والمرأة الأمر الذي يؤدي إلى وجود تمييز في المجتمع مما يولد الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية (Mather, L: Gender in context: Women in family law, 2004, pp110-130).

وبالرغم تنامي دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، إلا أنه ما زال دون الطموح، فهناك الكثير من أشكال التمييز بين الرجل والمرأة تعيق انخراط المرأة في ميادين التنمية الشاملة، وأشكال هذا التمييز متعددة، فمنها ما يعود إلى عوامل ثقافية واجتماعية موروثة، ممثلة ببعض العادات والتقاليد، إذ يشير عدد كبير من الدراسات إلى تحيز الموروث الاجتماعي والقيمي ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامل العام، ومنها يعود إلى المرأة ذاتها، إذ تشير الدراسات إلى أن بعض الخصائص النفسية والشخصية والمعرفية للمرأة تحول دون انخراطها في العمل العام والسياسي، (الحسين : بشير أيمان، وآخرون ، ٢٠١٠، ص. ٥٢٠)

وتعاني المرأة المصرية من التهميش والإقصاء الاجتماعي والسياسي، والاقتصادي، ويرجع هذا التهميش الى الجذور التاريخية النابعة من السلطة الذكورية، التي استخدمت الأساليب القهرية ضد المرأة. وقد أدى ذلك إلى أن المرأة اصبحت مقتنعة بأنها لا يمكن أن تجاري الرجل أو تتفوق عليه في أي ميدان، لذلك فأن مشكلة تمكين المرأة مشكلة لا تحققها – فقط– القوانين والتشريعات فحسب، لاسيما وأن الدستور المصري لعام ٢٠١٤ ضمن للمرأة الكثير من الحقوق دون تمييز على أساس النوع الاجتماعي. فقد كفل لها حق التملك وحقها في التعليم والرعاية الصحية والمشاركة الاقتصادية وحقها في الحياة والأمن والحرية، وضمن لها المشاركة السياسية وتبوئها للمناصب القيادية.

بناءاً على ذلك يرى الباحث أن تناول قضية تمكين المرأة ومدى مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمجتمع المصري، تعد مشكلة بحثية تستحق الدراسة، ذلك لما للمجتمع المصري من سيسيولوجيا خاصة، فعندما نستحضر مجتمعاً كالمجتمع المصري، فيتبادر إلى أذهاننا ذلك الارث الاجتماعي المعقد والمتشابك، ذلك لأن هذا المجتمع يحمل في أرجائه كافة العناصر والطبقات بدءاً من التقليدية وانتهاءاً بالمعاصرة والحديثة، ولذلك تسعي الدراسة الراهنة إلي الاجابة علي التساؤل الرئيسي وهو " ما هي معوقات تمكين المراة سياسياً في المجتمع المصري ؟"

تساؤلات البحث :

١- ما أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة المصرية من أجل خدمة وتنمية مجتمعها؟

٢- هل تختلف هذه المعوقات التي تعيق تمكين المرأة من أجل خدمة وتنمية مجتمعها، باختلاف النوع ؟

أهداف البحث :

هدف رئيسي : محاولة التعرف علي معوقات تمكين المراة سياسياً في المجتمع المصري .

وينبثق عنه مجموعة من الأهداف الفرعية :

١- محاولة التعرف علي أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة المصرية من أجل خدمة وتنمية مجتمعها.
٢- محاولة التعرف علي مدى اختلاف هذه المعوقات التي تعيق تمكين المرأة من أجل خدمة وتنمية مجتمعها، باختلاف النوع .

الدراسات السابقة :

أولاً دراسات تتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة بوجه عام:

طرحت **دراسة فرج بن رمضان : قضية المرأة فى فكر النهضه (تونس : دار الحامى ١٩٨٨)**، الأبعاد التاريخيه والإجتماعية لموقف رجال النهضه العربية من قضية مشاركة المرأة ، متنقلا بين العوامل المسانده والمعرقله ، بداية من التيار الاصولى ،إلى النسوى والليبرالى محاولا الوصول إلى البديل ، **وعرض كتاب ل "كفاح حداد" : المرأة والعمل السياسى (بيروت : دار الهاد ٢٠٠١)**، تاريخ الإسهام النسائى والعربى والاسلامى فى العمل السياسى ، ويستدعى نصوصا تراثيه ويستشهد بأيات قرانيه ومواقف بطوليه فى بداية الدعوه الاسلاميه وصولا إلى التاريخ الحديث، فى محاوله لاثبات أن الاسلام لم يكن يوما عائقا لمسيرة المرأة او مشاركتها ، وأن الدعوات الارتداديه يحمل لوائها من لايفهمون الاسلام ، وتجد رواجا بسبب تحكم العقليه الذكوريه السلطويه التى تكرس دوننية المرأة، **وعرضت دراسة " herbert kitschelt and philipp rehm political participation" , in carmani Daniel (ed.) Comparative politics. Oxford: oxford university press. (2008):**

تعريف المشاركة السياسية ، ثم ميزت بين الأنظمه الديمقراطيه التى تعتمد أسلوب المشاركة السياسية للمواطنين (الطوعيه والقانونية) ، وبين الأنظمه التسلطيه التى قد تتحمل بعض أنماط المشاركة السياسية ،من أجل استيعاب الإحباط المكبوت لدى المواطنين ،كما تناولت أنماط المشاركة السياسية التى حصرتها فى ثلاث مجالات : الحركات الإجتماعية، وجماعات المصالح، والأحزاب السياسية ، ثم تناوت مواقع المشاركة السياسية ، والتى تتم فى أحد الاماكن التى سوف تذكر أو بالتفاعل فيما بينها ، فقد تتم المشاركة فى الاماكن العامه ، وقد تتم عبر التدخل فى العمليه الانتخابيه، أو فى الإتصال بصانعى القرار السياسى.

وختمت هذه الدراسة بأمور ثلاث تحكم المشاركة السياسية للمرأة وهي:

- اولا: الخصائص الفرديه، من استعداد ذاتى ، ودرجة تعلم، ومستوى الدخل ، وطبيعة الوظيفه.
- ثانيا: الاستقطاب بمعنى عضوية المؤسسات والجمعيات المختلفه ،ودور العائله الذي يستحضر الخصائص الديمجرافيه كالعمر والجنس.
- ثالثا :التوجهات والتى تشمل الايدلوجيا والمصالح السياسية ، كل ذلك فى سياق النظام السياسى بما يفرضه من قيود.

وحددت دراسة ثروت على زكى :" وسائل الاتصال الجماهيرى والمشاركة السياسة فى الدول النامية: دراسة حالة التجربه المصريه ١٩٥٢-١٩٨١" ، رسالة دكتوراه غير منشوره ،القاهره : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣: العلاقه بين المشاركة السياسية وبين وسائل الاتصال الجماهيرى ، وأثبتت صحة الفرديه التى قامت عليها، وخلاصتها أنه كلما تعرض الفرد لكم ونوعية المنبهات السياسية المنبثقه من وسائل الاعلام ومن الاحزاب والتظيمات السياسية،زاد احتمال مشاركته فى العمليه السياسية وزاد عمق هذه المشاركة ، وهو ماثبت صحته خلال التجربه المصريه ١٩٥٢-١٩٨١ ،أما الان فقد اختلف الوضع ، فعلى الرغم من كم ونوعية المنبهات السياسية ، لايزال الاحجام عن المشاركة السياسة السمه السائده بالنسبه لكافة فئلت المجتمع المصرى بصفة عامة ، وبالنسبه للمرأة بوجه خاص، ثم جاءت دراسة : **Julie ballington and azza**

karam (ED) "women in parliament beyond number" Stockholm: international idea. 2005.

تعد أبرز النقاط فى هذه الدراسة المعوقات السياسية والاقتصاديه – والإجتماعية، كما تطرح دراسات حاله للدول العربية والاكوادور واندونسيا بالاضافه للكوتا كوسيله لزيادة تمثيل المره على المستوى السياسى ، مع إعطاء نماذج لدول أدى تطبيق الكوتا فيها إلى زيادة تمثيل المرأة السياسى كرواندا والارجنتين،وقسمت دراسة :

Marilee. "Women and empowerment participation and decision making" London: zed books LTD. 1995.

العوامل المؤثره فى المشاركة السياسية للمرأة الى مجموعتين : المجموعة الاولى هى العوامل الرئيسيه ،وتتضمن : الحاله العائليه من منظور مجالات العمل ، والحقوق المرتبطه بالعمل كالامن الوظيفى، واجازة الامومه ،واجازة رعاية الطفل والعبء المزدوج للعمل والتعليم والصحه ، والمجموعة الثانيه ، توافر الموارد الماليه ،والحقوق القانونية ، والاتجاهات الثقافية والتقليديه والدين ، والتنشئه الإجتماعية والثقه بالذات ،والعنف ضد المرأة ، ووسائل الاعلام، وخلصت دراسة :

Jeffrey .a. karp.susan.A.banducci. " when politics is not ust a man.s game: wimen.s representation and politics engagement " electoral studies. O.227. UK: elselvier.2008.

بإقرار أن المرأة أقل اهتماما بالسياسة وأقل معرفه سياسية من الرجل ، واستخدمت بيانات متعلقه بالانتخابات على المستوى القومى فى ٣٥ دوله، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود اختلافات بين الرجل والمرأة خاصة بالارتباطات والمشاركة السياسيتين ،فالاتجاهات السياسية فى عدد كبير من دول العالم تلعب دوراً هاماً فى المشاركة السياسية ، وعلاقة تمثيل المرأة فلى الهيئات المختلفه وارتباطه بالاتجاهات السياسية للمرأة ، ولكنه ضعيف بين الرجل والمرأة وتحاول التعرف على العوقات التى تحول دون المشاركة السياسية للمرأة.

ثانياً دراسات تتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة فى مصر:

تناولت جيهان حمدى احمد: أثر العولمه على دور الجمعيات النسائيه الاهليه فى مصر خلال الفتره من ١٩٩٤-٢٠٠٢ ، رسالة ماجستير ، غير منشوره ، القاهره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧ ، التطور التشريعى والقانونى ، الذى يحكم العلاقه بين الدول والجمعيات الاهليه، ودور تلك الجمعيات فى منتديات الامم المتحده ، فى ظل الاهتمام العالمى للمرأة وقضاياها ،وتوصلت هذه الدراسة لعدة نتائج منها:

- زيادة قدرة الجمعيات الاهليه فى صنع القرار نتيجة إسهامها فى الامم المتحده سواء فيما يتعلق بالاعداد أو التحضير أو المشاركة الفعليه ، وقد أتضح ذلك فى زيادة قدرتها على صياغة مطابها بشكل أكثر تحديداً.
- تدعيم الجهات المانحه لقطاع المجتمع الاهلى ،عبر المساهمه فى رفع كفاءة الجهاز الوظيفى لتلك الجمعيات.

تمثلت دراسة رحمه أحمد:دور المجلس القومى للمرأة فى تمكين المرأة المصريه : دراسة ميدانيه، رسالة ماجستير ، غير منشوره ،القاهره :اكاديمية السادات للعلوم الاداريه ، ٢٠٠٦، فى معرفة مدى مساهمة المجلس القومى للمرأة بجهوده وأنشطته فى تمكين المرأة المصريه ،وقد ركزت هذه الدراسة على نماذج تمكين المرأة المصريه ،وقسمت الدراسة إلى ثلاث نماذج : النموذج الاجتماعى وتمثل فى مشروع محو الاميه ،ومشروع الرعايه الصحيه ، النموذج الاقتصادى وتمثل فى استراتيجية إدماج المرأة فى سوق العمل ،وفى اطار المشروعات الصغيره، والنموذج السياسى ، وتمثل فى مراكز التاهيل السياسى للمرأة ،والمنتدى السياسى للمرأة كما رصدت الدراسة العديد من المشكلات التى تواجه المرأة المصريه وصنفتها إلى ثلاث مشكلات : أولها ،

المشكلات الإجتماعية ، وتمثلت فى مشكلات بعض مثل العنف ضد المرأة ، ومشكلة الاميه، وثانيها المشكلات الاقتصاديه وتمثلت فى مشكلة الفقر، (أو مايمكن أن نطلق عليه تانيث الفقر) ومشكلة المرأة فى سوق العمل ،وثالثهما المشكلات السياسية كمشكلة التنشئه السياسية، وقامت دراسة **غاده على موسى: " التعدديه السياسية والانفتاح الاقتصادى واثرهما على المشاركة السياسية للمرأة : دراسة الحاله المصريه ، رسالة ماجستير غير منشوره ، القاهره ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٦**، على فرضين الاول ،كلما تعمقت التعدديه فى النظام السياسى زادت المشاركة السياسية للمرأة ، والثانى : كلما اتسع دور القطاع الخاص فى الاقتصاد زادت المشاركة السياسية للمرأة ،حيث يؤدى خروج المرأة إلى العمل إلى زيادة مواردها واستقلالها بما يحفزها على المشاركة، **وتناولت دراسة منى مصطفى " دور المرأة فى الحياه السياسية المصريه ١٩٧١-٢٠٠١"، رسالة ماجستسر غير منشوره ، الاسكندريه : جامعة الاسكندريه ، كلية التجاره، ٢٠٠٤**، مفهوم الدور ودلالته الوظيفيه، ومفهوم الحياه السياسية وقواها الفعليه المتمثله فى الاحزاب السياسية ، جماعات الضغط السياسى ،كما تضمنت الاطار القانونى المنظم للحقوق السياسية للمرأة من جانبين : حقوق المرأة السياسية فى المواثيق الدوليه ، وحقوقها فى النظام القانونى الوطنى المصرى ، كما تضمنت دور المرأة فى المؤسسات السياسية الرسميه ، وبالتحديد فى السلطة التشريعيه (مجلس الشعب ، مجلس الشورى ، المجالس الشعبيه المحليه) ،وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن دور المرأة فى الحياه السياسية المصريه للمرأة فى الفتره من ١٩٧١ إلى عام ٢٠٠١ ، إتسم بالمحدوديه وإنخفاض مستوى الفاعليه فى عمومه ، وأرجعت هذه المحدوديه إلى مجموعة من المعوقات ،اولها " معوقات تتعلق بالمرأة ذاتها : مثل إرتفاع نسبة الاميه بين النساء ، وعدم ثقة المرأة ذاتها ،وثانيها : " معوقات خاصه بالمجتمع المصرى ،قسمتها الدراسة إلى مجموعه معوقات إجتماعية :كالموروث الثقافى السائد عن المرأة ، ومعوقات اقتصاديه فقد أنهك التكييف الهيكلي وإعتماد نظام السوق الحر، قوى المرأة لتعدد أدوارها الإجتماعية .

من خلال العرض السابق للأدبيات العلمية حول قضايا مشاركة المرأة وتمكينها نخلص إلي أن الدراسات السابقة عرضت في مجملها لوضع المراة السياسي والعقبات التي تعوق تمكينها في المجتمع سياسياً ، اجتماعياً ، واقتصادياً ، فقد عرضت دراسة الحداد لرؤية الاسلام من تمكين المرأة ومكانتها السياسية والاجتماعية في المجتمع ، وذكرت دراسة فرج بن رمضان للتوجهات المختلفة في تناولها لتمكين المرأة بمختلف الأطر الأيدلوجية ، ثم عرضت دراسة هربرت للأنظمة التي تقوم علي أساسها عملية المشاركة السياسية للمراة حسب النظام القائم سواء كان سلطوياً مما يعمل علي تعويق تمكين المرأة، أو ديموقراطياً فيساعد المرأة في حصولها علي حقوقها المجتمعية ، وذكرت دراسة ثروت أنه رغم منح المرأة مساحة للمشاركة إلا أنها مازالت محجمة عن المشاركة وتفرط في تمكين نفسها بالمجتمع ، وأعتمدت دراستي جولي ومارلي علي طرح العوامل المؤثرة في عدم حصول المرأة علي حقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع ، ثم طرحت دراسة جيفري لإقرار المرأة بعدم معرفتها السياسية مقارنة بالرجل ، وهذا ضمن المعوقات الذاتية للمرأة ، وقدمت دراسة رحمه دور المجالس المتخصصة في دعم وتمكين المراة اجتماعياً ، وسياسياً ، وعرضت دراسة غادة موسي لدور التعددية السياسية لإفساح المجال لمشاركة وتمكين المرأة ، وأخيراً دراسة مني مصطفي والتي خصصت لدور الإطار التشريعي والقانوني لتخصيص تمكين المرأة سياسياً إلا أن ذلك التخصيص لم يؤتي ثماره لأسباب مجتمعية وذاتية وثقافية، وتسعي الدراسة الراهنة إلي معرفة المعوقات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية والتي تعوق تمكين المراة سياسياً في المجتمع المصري .

أهمية البحث :

الأهمية النظرية:

١-يبرز أهمية البحث الحالي من تناولها موضوعاً ذا اهتمام محلي وعالمي تعكسه الأدبيات الاجتماعية ذات العلاقة بمعوقات تمكين المرأة في المجتمع، فتمكين المرأة المصرية من الموضوعات التي مازالت تخضع للبحث والمناقشة ، من أجل أن تأخذ المرأة فرصتها وحقها في مجتمعها، لاسيما في ظل المتغيرات الحديثة التي تطرأ على البناء الاجتماعي للمجتمع المصري خاصة بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو.

٢-يسلط البحث الضوء على الدور المجتمعي الواسع الذي يلعب دوراً كبيرا إيجابا أو سلبا في تمكين المرأة في المجتمع المصري.

٣-أيضاً أهمية البحث تنبع من تعديل النظرة التقليدية للمرأة ،وأنها قادرة على تولى أدوار اجتماعية مهمة في المجتمع.

الأهمية التطبيقية:

-من المتوقع أن تفيد نتائج هذا البحث في التعرف على المعوقات الفعلية لتمكين المرأة المصرية ،وتقديمها إلى الجهات المعنية لتقديم الحلول المناسبة لها،مما قد يسهم في تغيير وضع المرأة المصرية نحو الأفضل داخل مجتمعها.

-من الممكن تلفت نتائج هذ البحث الانتباه إلى أن التفضيل الذكوري في المجتمع المصري مازال قائماً .

التوجه النظري للبحث :

يعتمد البحث علي مبدأ التكامل المنهجي في العلوم الاجتماعية ، لذلك سيعتمد البحث الحالي علي نظريتي " النظرية النسوية الحضارية للمشاركة السياسية والتمكين للمراة" ، و" النظرية البنائية الوظيفية " منطلقاً لموضوع معوقات المرأة سياسياً في المجتمع ، والعمل علي إشراكها في العمل السياسي ، **وتري البنائية الوظيفية** أنه إيماناً بأن المرأة كعنصر بشري ، تمتلك مثلها مثل الرجل قدرات وكفاءات متعددة ، مما يؤهلها بأن تقوم بأدوار فاعلة في مراكز النفوذ والزعامة ، وبهذا تستطيع المرأة ان تحقق لنفسها وضعاً جديداً في المجتمع ، وتكتسب قوة كتلك التي يتمتع بها الرجل في النشاط السياسي .

وعلي ضوء النسق السوسيو-سياسي ، أي تلك التنظيمات السياسية التي يسود فيها نوع الاعتماد والتساند المتبادل ، ويمثل هذا الاتجاه العالم الامريكي " تالكوت بارسونز"، "وسميلر" ، إذ يؤكد بارسونز أن القوة تسهل عمل النسق ، وهذا يعني أنه ما لم يملك بعض الأفراد القوة التي تمكنهم من إتخاذ القرارات ، واستخدام أفعال جديدة لرؤية هذه القرارات ، فإن ظواهر كثيرة لن تنفذ ،(صحبية : حمداد ، ٢٠١٦ ،ص. ١٧).

ويري **أصحاب نظرية النسوية الحضارية للمشاركة السياسية للمرأة** أن معاناة المرأة تكمن أصلا في العلاقات التي تربط المرأة بالرجل عبر موروثات حضارية مازالت آثارها متجلية في وعي المجتمعات المعاصرة ، وتبعا لهذا التفسير تكون المرأة خاضعة إلي سيطرة الرجل ومؤتمره بما يمليه عليها من خيارات لا تعبر عن رأيها الحقيقي ، وهنا يمكن أن يدخل التمكين السياسي للمرأة وتبعاً لمصدر القوة في مجال العنف السياسي (الشافعي : كمال ، وآخرون ،٢٠٠٩ ، ص. ٢٠)، حيث الإحساس المتوارث بالتفوق لصالح الرجل نابعاً من إفتراض ضمني يحمله الخطاب المجتمعي بمركزية الرجل ، وأن المرأة حينما تشارك الرجل ظاهرياً علي الأقل فإن النتيجة الحتمية أن الرجل مركز الحركة وبؤرة الفعالية(جيدنز : أنتوني ، ٢٠٠٥،ص.٢٠٠).

وهنا لابد من الإشارة إلي نظرية " كونل " ، التي تناول فيها (الجنسوية والقوة) ، وأكد فيها علي مفاهيم البطريركية والذكورة في نظرية شاملة تعبر عن العلاقات الجنسوية ، وذلك عبر التركيز علي رداسة تجليات الذكورة في النظام الجنوسي إعتقاداً منه بعدم إمكانية فصلها عن النظام أو فهمها بمعزل عن تأثيراته ، فضلا عن تركيز دراسته علي الطريقة التي تتمكن فيها القوة الاجتماعية اليت يتمتع بها الرجال من خلق عدم المساواة الجنوسية،(جيدنز : أنتوني ، ٢٠٠٥،ص.٢٠١).

هذا ويشير " كونل " إلي أن الدلائل الإمبريقية التي تم الحصول عليها والمتعلقة في الحقل الجنوسي ليست مجرد مجموعة من البيانات المكدسة التي تفتقد إلي المعني والشكل ، بل تعبر عن القاعدة التي تجسد النسق المنظم من الممارسات والتفاعلات الإنسانية والاجتماعية التي ترغم النساء علي البقاء في مرتبة متدنية اجتماعياً مؤكداً بذلك أن أنواع الذكورة والأنوثة علي المستويات الفردية والمؤسسية تدور حول مسلمة جوهرية واحدة متمثلة في هيمنة الرجال علي النساء ،(Unber son,D. and other, 1988, pp. 442-450).

وقد شجعت الثقافة الاجتماعية السائدة إقتران السلوك القيادي والإعتداد بالنفس بالرجولة وإرتباط السلوك التبعي القائم علي الخضوع والإنقياد بالإنوثة ، وهو ما تحاول الحركات النسوية الراديكالية ممثلة بنظرية النوع تصحيحه بالترويج لوعي عام ينصف المرأة اجتماعياً ، ويدعو إلي أهمية دورها في بناء المجتمع أسوة بالرجل ،(جاسم، سيد عزيز ، ١٩٨٦ ، ص.١٨)، فأوضاع المرأة الحالية والتمييز الواقع ضدها ليست اموراً أزلية ، بل هي محصلة وقائع ومراحل معينة في التاريخ البشري ، وهي ضمناً نتائج مرتبطة بأسبابها الاجتماعية والسياسية والثقافية المحددة ، وأن أوضاع المرأة لابد من أن تتغير بتغير الأسباب وبتبدل الظروف الموضوعية التي أطرات للتمييز ضد المرأة،(استيته، ملحس دلال، ٢٠٠٤ ،ص.١٧)، أي أن التغير في نهاية المطاف يعني التحسن المستمر الدائم ، فحينما تسعي الانسانية إلي تحقيق أهداف كالحرية والمساواة والمشاركة ويتحقق قسم من هذه المبادئ ويعرقل تحقيق بعضها الآخر ، فإن ذلك لا يعود إلي وجود خطأ فيها ، بل يعود إلي نظرة المجتمع المتباينة في مدي الحرص علي تحقيق تلك الأهداف،(يونس، ذكي الفاروق ، ١٩٧٤ ، ص. ٢٣٤).

ولعل أبرز سمة يتميز بها مجتمعنا الراهن أنه مجتمع متغير ، بل أن التغير الذي يحدث فيه يفوق في معدلاته وفي آثاره ونتائجه كل ما مر من تغيير في مراحل التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي ، والاقتصادي السابقة ،(المسيري ، عبد الوهاب ، ١٩٩٧ ،ص.١٥٤)، ومن وجهة نظر" ماكس فيبر" فقد كان للحركات الفكرية التي سادت العالم بدعوتها للحرية والمساواة بين الأفراد أثر كبير في الحياة الاجتماعية ، وفي التغيرات الاجتماعية العميقة في النظم الاجتماعية ، لأن أي تغير يطرأ علي أيدلوجية المجتمع لابد من أن ينعكس علي الظواهر والمؤسسات الاجتماعية ، ومن ثم ينعكس علي حياة الأفراد أنفسهم ونظرتهم إلي المجتمع والحياة ،(ديواني ، طارق ، ٢٠٠٩ ،ص.٢) ، وعليه فالدراسة الراهنة تسعي إستناداً لمقولات التوجه النظري إلي أن هناك معوقات تقود حركة المرأة في العمل السياسي ، ولابد أن يسمح للمرأة بالمشاركة ومنحها القوة لتؤدي دورها علي أكمل وجه إلي جانب الرجل في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع ، وتلك القوة طبقا لرؤية "بارسونز " ،" والنظرية النسوية الحضارية "من شأنها أن تمنح النسق السياسي ضرورة إتاحة الفرصة لمنح المرأة القوة لتحقيق دورها الفاعل في المجتمع إلي جانب الرجل .

مفاهيم البحث :

١- المعوقات:

- **التعريف اللغوي:** تعريف كلمة عاق – عوقاً : منعه وشغله عنه ، فهو عائق ،(معجم اللغة العربية : ١٩٦١، ص٦٤٣).

التعريف الاصطلاحي: المعوقات هي كل النتائج، والعمليات التي تحد من تكيف النسق الاجتماعي أو توافقه، كما تتضمن ضغطاً وتوتراً في المستوى البنائي، كما يشير إليها على أنها العثرات والأشياء التي تقف وتحول دون تحقيق التقدم المنشود ،(الخمشي: صالح سارة ،٢٠١٤ ، ص .ص ٦٩ – ٩٨).

وتعرف المعوقات إجرائياً: بأنها مجموعة الصعوبات التي تواجه المرأة في المجتمع المصري وتؤدي إلى عدم تمكينها السياسي بداخل مجتمعها.

تمكين المرأة: يعرف التمكين لغوياً بأنه تمكن الشخص من الشيء، ويقال فرن " لا يمكنه" شيء أي لا يقدر عليه أو لا يستطيع النهوض به ،(الرازي : أبي بكر محمد، ١٩٩٧ ، ص٢٩٧).

ويعرف **تمكين المرأة بأنه** : إعطاء مزيد من القوة للمرأة، والمقصود بالقوة هنا المستوى العالي من التحكم بحيث تتمكن المرأة من التعريف والابتكار والتعبير عن رأيها، وقدرتها على تحديد الاختيارات الاجتماعية والمشاركة في كل المستويات، والتأثير في قرارات المجتمع، بحيث تكون مشاركتها ذات قيمة ونفع، (القاطرجي : عدنان نهي: ، ٢٠١٨ ، ص. ٢٤٩) ، **كما أن تمكين المرأة** طبقاص للتوجه النظري للدراسة ،يمثل العملية التي يتم من خلالها إعداد المرأة لتصبح فرداً واعياً ومدركاً لما يدور حولها، وإبراز علامات القوة في حياتها، مما يُكسبها الثقة بالنفس، ويمكّنها من مواجهة جميع أشكال عدم المساواة بينها وبين الرجل. ويعتبر مفهوم التمكين الذي ظهر في نهاية القرن العشرين من أكثر المفاهيم التي تعترف بالمرأة كعنصر هام وفاعل في التنمية، ويسعى بدوره إلى القضاء على جميع مظاهر التمييز ضد المرأة مستخدماً آليات محددة تمكنها من الاعتماد على ذاتهاKوعلى الرغم من كثرة مجالات تطبيق مفهوم التمكين، إلا أن هذا المفهوم يشترك مع مفهوم القوة من حيث المصادر وأنماط توزيع تلك المصادر؛ فربط التمكين مع القوة يُساعد على إدراك طبيعة التحولات الاجتماعية والعمل لصالح الفئات المهشمة والمحرومة والبعيدة عن مصادر القوة في المجتمع، وبذلك نجد أن قوة المرأة تتحقق من خلال تمكينها من فرصها وظروفها ومنحها حرية الاختيار، وتمكينها من الاعتماد على نفسها(Jazzar : Ream ,2011,pp.146-148).

وتمكين المرأة عملية مركبة، تعني بإيجاد الخبرات والإمكانات المادية والفنية التي لا توفرها التنشئة الاجتماعية للمرأة، إلى جانب خلق تصورات ذاتية للمرأة عن نفسها تنطوي على الثقة وشجاعة اتخاذ القرار،والرأي الصائب، فضلاً عن تغير النظرة التمييزية للمجتمع ضدها. والتمكين بهذا المعنى ليس تدريباً بل هو عملية اجتماعية، نفسية توفر للمرأة فرصة الإسهام في حياة المجتمع،وتعزز أدوارها الايجابية سواء في البيت أو في العمل، أو في علاقتها مع الآخرين،(المشهداني : كريم فهيمه، ٢٠١٢ ، ص ص ٢٥٨ – ٢٧٥).

إن تمكين المرأة يعني مساعدتها على التطور وزرع الثقة بالنفس والتخلص من معوقات الانجاز ومشاركتها الفعالة في المسئوليات،ويمكن النظر إلى مفهوم التمكين من زوايا عديدة منها ذو بعد مجتمعي يدعو إلى إفساح المجال للمرأة لكي تشارك في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن ثم إعطائها القدرة على التحكم في كافة خياراتها وتشجيع التنمية،(Khodair , Amany A ,2016,pp.3-20.).

ويعرف التمكين بانه استخدام السياسيات العامة والاجراءات التي تهدف إلى دعم مشاركة النساء في الحياة السياسة والاقتصادية او غيرها وصلا الى مشاركتهن في صنع القرارات التي لها تأثير مباشر على المجتمع ومؤسساته المختلفة ، (صالح: أماني، ٢٠٠٢ ، ص ٤٦٨).

وايضا يعرف أنه هو التحكم في العلاقات الانتاجية التي من خلالها تمكن المرأة في المساهمة اقتصاديا واجتماعيا والتي تؤدي بدوها الى رفاهية الاسرة وتقدم المجتمع (إسماعيل:حلمي إجلال ،٢٠٠٦ ، ص ١٦١).

وهناك من يركز على مفهوم التمكين بمعنى تدريب المرأة وتوفير الخبرات الفنية والمهنية لها حتى تستطيع أن تجد لها فرص عمل وأن تسهم في مسيرة التنمية (المشهداني : كريم فهيمه، ٢٠١٢ ، ص ص ٢٥٨ – ٢٧٥).

يعرف الباحث تمكين المرأة : عملية شخصية واجتماعية تستطيع المرأة من خلالها اكتساب القوة والسيطرة علي حياتها واختياراتها ويهدف التمكين إلي إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء وتضعهن في مراتب أدني المشاركة الفعالة للمرأة في كافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع المصري.

ويعرف الباحث التمكين السياسي للمرأة : هو عملية تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب علي أشكال عدم المساواة ، وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع ، وفي المشاركة السياسية تحديداً ، ليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه ، بل العمل الجاد الدؤب لتغييرها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشان العام ، وفي كل مؤسسات صنع القرار.

واقع المرأة سياسياً في مصر :

شهدت السنوات الأخيرة إهتماماً كبيراً من قبل الدولة المصرية بقضية تمكين المرأة في محاولة لتفعيل دور المرأة في المجتمع، وذلك من خلال التصديق علي العديد من المعاهدات الدولية، وإصدار وتعديل بعض القوانين التي تعمل على تمكينها وتوعيتها بحقوقها في كافة المجالات وعلى جميع المستويات، إلا أنه مازالت المرأة تعاني الكثير من الأوضاع التي تعوق حصولها على كامل حقوقها سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع، وسنعرض في السطور القادمة واقع وضع المرأة سياسياً في المجتمع المصري من خلال وضع المرأة في مواقع إتخاذ القرار في مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ، وسنسعي إلي رصد الفجوات النوعية في تلك المؤسسات علي النحو التالي :

١- السلطة التنفيذية " الوزارات – المحليات " ، السلطة التشريعية .

٢- الأحزاب .

- **الوزراء :** يبلغ عدد الوزراء في الحكومة الحالية (٣٣) وزيراً ، من بينهم أربع وزيرات بنسبة ١٢% ، وزيرة التضامن الاجتماعي ، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، الإستثمار والتعاون الدولي والهجرة وشئون المصريين بالخارج ، وتعد تلك النسبة هي الأعلي مقارنةً بالسنوات السابقة كما في الجدول التالي :

نسبة الوزيرات في الحكومات السابقة	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤
	%٢,٩	%٣,٨	%٣,٦	%٢,٨	%٨,١	%١١,٤

المصدر : المرأة والرجل في مصر ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، المجلس القومي للمرأة ،٢٠١٦.

يتبين من الجدول السابق أن الفترة من ٢٠١٣: ٢٠١٧ شهدت إرتفاع في أعداد النساء بالحكومات المتعاقبة ، بينما لا يمكن النظر إلي هذه الزيادة العددية بأنهاإنعكاس لتوجه سياسي يهدف إلي تعزيز مشاركة المرأة في شغل المناصب القيادية ، لأنه إذا تُرجمت النسب إلي أعداد سوف نلاحظ أن عدد النساء لم يتجاوز

أربع وزيرات ، فضلا عن أن حكومة إسماعيل شريف شهدت عدداً من التعديلات الوزارية تراوحت نسب المرأة بها ما بين وزيرتين وأربع وزيرات، كما يجب أن نضع في الإعتبار أيضاً التغيير في أعداد الحقائب الوزارية مع تمثيل المرأة من إجمالي عدد الوزراء ، كما يتبين تولي الوزيرات نفس الحقائب التي أعتاد تخصيصها للنساء منذ أن قام الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر في سبتمبر ١٩٦٢ بتعيين أول وزيرة " حكمت أبوزيد" في منصب وزيرة الشئون الاجتماعية ، والتي أطلق عليها عبد الناصر "قلب الثورة الرحيم " ، وهذا اللقب هو إنعكاس لخطاب اجتماعي وثقافي سائد في المجتمع يُنمط من السمات الشخصية للنساء ، ويضعها في قوالب وأطر تقليدية تحكم الأدوار التي تقوم بها في المجالين الخاص والعام ، هذا الخطاب كان ولا يزال حاكم لاختيارات الأنظمة المتعاقبة خلال الخمس عقود الماضية ، فإنحصرت النساء في في الوزارات الأقرب إلي دور الرعاية ، والأدوار التقليدية للنساء، التي يفرضها المجتمع ، عدا استثناءات محدودة ، حيث شغلت الوزيرات بعض وزارات مختلفة عما مضي خلال العقدين الأخيرين مثل الاستثمار ، والتعاون الدولي ، بينما يحكتر الرجال تاريخياً المناصب الوزارية السيادية .

الوظائف الإدارية العليا:

تتعرض النساء لأشكال مختلفة من التمييز والعنف داخل أماكن العمل ، منها تقسيم العمل علي أساس النوع واتساع الفجوة النوعية لصالح الرجال في الإجور ، ويتبني الرجال في العمل النظرة التقليدية والنمطية لأدوار النساء بأن مكانها الأساسي داخل المنزل ، ولا يوجد إعتراف بمساهمتها الاقتصادية ، وتردد قيادات عليا لذات الخطاب المحافظ تجاه النساء ، وتستخدمه لتبرير عدم اتخاذ إجراءات من أجل العمل علي تطبيق سياسات تشغيل تلبي إحتياجات النساء والرجال علي أساس تكافؤ الفرص والمساواة ، وتكشف إحصاءات الرسمية عن إنخفاض نسبة النساء في الوظائف الإدارية العليا بالقطاع الحكومي ، ليتبين من الإحصاءات خلال الفترة من ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، أن نسبة الرجال في المناصب القيادية هي تقريباً ضعف نسبة النساء ، فنسبة الرجال (٦٣,٧%) ، والنساء (٣٦,٣%) ، كما يلاحظ أن نسبة النساء اللاتي تشغلن مناصب المدير العام أعلي مقارنة بالدرجات الوظيفية الأخري ، وتقل هذه النسبة كلما صعدنا إلي الدرجات الوظيفية الأعلي .

ويوضح الجدول التالي نسب الرجال والنساء في المناصب القيادية وفقاً لنظام الترقي بموجب قانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، والذي تم إستبداله بقانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ، الذي ينص علي نظام جديد للترقي لم تصدر عنه بيانات حتي الأن :

الدرجة الوظيفية	رجال	نساء
مدير عام	%٧١,٤	%٢٨,٦
العالية	%٨١,٢	%١٨,٨
الممتازة	%٨٩,١	%١٠,٩
نائب وزير	٩٣,٧	%٦,٣

المصدر : المرأة والرجل في مصر ، ٢٠١٤ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يونيو ٢٠١٤ .

الإدارة المحلية :

إنخفاض عدد النساء اللاتي يشغلن وظائف قيادية بالإدارة المحلية ، فلا يوجد سوي عدد محدود من نائبات المحافظ ورؤساء الأحياء والعمد ، وينتمي أغلب هؤلاء النساء إلي عائلات من شرائح عليا في الطبقة الوسطي ، أو من كبار ملاك الأراضي ، فيتمتعن بنفوذ عائلي أو مالي سبق لأفراد من عائلاتهم شغل مناصب

في الإدارة المحلية ، وللمرة الأولي في فبراير ٢٠١٧ ، يتم تعيين المهندسة " نادية عبده في منصب محافظ البحيرة (موقع العين: htt ;//al-ain.com/article/women-Egypt-mayor) ، وهو ما يعد خطوة مهمة ونقله نوعيه بعد استبعاد متعمد لشغل النساء هذا المنصب .

وجدير بالذكر أنه خلال الأعوام الستة الماضية كان هناك تصريحات واضحة لوزراء تنمية محلية أشارت إلي عدم ملائمة الوقت أو الظروف لشغل النساء لمنصب محافظ ، وصرح المستشار محمد عطيه وزير التنمية المحلية الأسبق في عام ٢٠١١ " بأن طبيعة المرحلة الحرجة اليت تمر بها البلاد هي السبب وراء استبعاد العناصر الشبابية والنسائية ، لأننا لا نريد أن نحملهم فوق طاقاتهم في الوقت الحالي ، فنحن نشفق عليهم من ثقل المسئولية " ونشرت الصحف في سبتمبر ٢٠١٤ تصريحاً آخر لوزير التنمية المحلية اللواء عادل لبيب يبرر عدم اختيار النساء في حركة المحافظين آنذاك ويرجعها إلي " أن حالة الشارع المصري لا تسمح بأن تشغل النساء هذا المنصب في هذا التوقيت ، حالة التجرؤ التي نشهدها جعلت الدولة ترجئ تعيين المرأة في منصب المحافظ ، وليس إلغاؤه " وأنتقدت المنظمات النسوية هذه التصريحات ووصفتها بأنها استبعاد عمدي للنساء من حركة المحافظين ، كما أنتقدت المنظمات النسوية تبني الحكومة لنظرة دونية للنساء والشك دائما في قدرتهن ، وطالبن بتغيير هذه النظرة والتوقف عن تهميش واستبعاد النساء من مواقع اتخاذ القرار ، وطالبن في بيان لهن صدر في عام ٢٠١١ ، بتعيين عدد لا يقل عن (٥) نساء ، ونفس العدد من الشباب في مناصب المحافظين(بيان صادر عن تحالف المننظمات النسوية الجديدة):
http://nwrcegypt.org/%DB%AD%D9%88%D9%84

المجالس الشعبية المنتخبة :

لأول مرة في الدساتير المصرية نص دستور ٢٠١٤ ، علي تخصيص ربع المقاعد للنساء في المجالس الشعبية المنتخبة ، فنصت المادة (١٨٠) علي أن تنتخب كل وحدة محلية مجلساً بالإقتراع العام السري المباشر ، لمدة أربع سنوات ويشترط في المترشح ألا يقل سنه عن إحدي وعشرين سنة ميلادية ، وينظم القانون شروط الترشح الآخري ، وإجراءات الانتخاب ، علي أن يخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سنة الخامسة والثلاثون ، وربع العدد للمرأة ، علي ألا تقل نسبة تمثيل تلك الفلاحين والعمال عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد ، وأن تتضمن تلك النسبة تمثيلاً مناسباً للمسيحيين وذوي الإعاقة ، وكان الإتجاه هو أن يتم جمع كل الفئات الأضعف في كوتا واحدة وليس إتاحة الفرصة لمزيد من المشاركة (انتصار السعيد ، مني عزت : تقرير مرصد وممارسات التمييز ضد النساء بالمجتمع المصري ، ملتقي تنيمة المرأة ، مايو ٢٠٠٧).

الدورة الانتخابية للمجلس الشعبي المحلي	نسبة تمثيل النساء
١٩٨٣	%٩,٢
١٩٨٨	%١,٥
١٩٩٢	%١,٢
١٩٩٧	%١,٢
٢٠٠٢	%١,٨
٢٠٠٨	%٧,٤

المصدر : انتصار السعيد ، مني عزت : تقرير رصد ممارسات التمييز ضد النساء بالمجتمع المصري ، ملتقي تنمية المرأة .

كان من المفترض وفقاً لطبيعة الانتخابات المحلية أن تكون فرص تمثيل النساء بها أعلي ، فالأعباء المالية ليست ضخمة مقارنة بالبرلمان ، والدوائر الانتخابية مساحتها محدودة إلي حد ما وليست بنفس حجم دوائر البرلمان ، وأغلبها قريبة للمنطقة السكنية ، مثل دوائر القري والاحياء والمراكز ، ورغم ذلك تواجه النساء عائق الثقافة الذكورية والسلطة الأبوية التي ترفض وجود النساء في المجال العام ، وتحدد لها دور تقليدي داخل الأسرة ، وتري أن النساء لسن قادرات علي صنع القرار ، وأنهن دائما في حاجة لمن يدير لهن شؤنهن ، ويتولي مسئوليتهن .

وتمثل المادة (١٨٠) من الدستور المصري فرصة جيدة لزيادة نسبة تمثيل النساء في المجالس الشعبية المحلية ، فسوف تصل نسبة تمثيل النساء كحد أدني إلي ما يقرب من (١٢ ألف إمرأة) ، فهي خطوة ستؤدي إلي كسر هذا القيد المفروض علي النساء ، وإلي أن يعتاد المجتمع علي وجود النساء في مواقع إتخاذ القرار إلا ان هذه الخطوة تحتاج إلي التعضيد والدعم المتواصل من المجلس القومي للمراة والمنظمات غير الحكومية من خلال إعداد برامج تأهيل وتدريب ، وتشكيل لجان مساندة للنساء أثناء العملية الانتخابية ، وبعد إنتهاء الانتخابات من أجل دعم الفائزات وتقوية أدائهن مما يسهم في تعزيز المشاركة السياسية للنساء .

السلطة التشريعية :

حصلت المرأة المصرية لأول مرة علي حق التصويت والترشح لعضوية البرلمان بموجب دستور ١٩٥٦ ، وأجريت الانتخابات عام ١٩٥٧ ، وفازت عضوتان ، ومنذ هذا التاريخ وتمثيل النساء في البرلمان في إرتفاع وإنخفاض ، وأرتبط ارتفاع نسبة تمثيل المراة في البرلمان بتطبيق آلية التمييز الإيجابي ، التي أخذت أشكالاً مختلفة في تخصيص المقاعد للنساء .

طبقت مصر في عام ١٩٧٩ نظام تخصيص المقاعد للنساء " كوتا " فتم تعديل قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ ، وبناءاً علي ذلك تم تخصيص (٣٠) مقعداً من مقاعد مجلس الشعب للنساء كحد أدني ، وبواقع مقعد علي الأقل في كل محافظة ، ونتيجة لهذا التخصيص شهد برلمان ١٩٧٩ زيادة في نسبة تمثيل المرأة ، حيث حصلت النساء علي " ٣٥ " مقعداً من أصل (٣٩٢) مقعد ، وحصلت النساء في الانتخابات التالية عام ١٩٨٤ علي " ٣٦ " مقعداً من أصل ٤٤٨ مقعداً من مقاعد البرلمان ، وبعدها صدر عام ١٩٨٦ قرار المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ ، بإعتبار أنه يخل بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ، وبناءاً عليه تم إلغاء المقاعد المخصصة للمراة وتبع ذلك إنخفاض كبير في تمثيل النساء في الدورات البرلمانية التالية ،(الموقع الرسمي للآهرم ، ٢٤ فبراير ٢٠٠٤ ، File2.htm/24/2/http://www.ahram.org.eg/Archive/2004)

وإعمالاً للمادة ١١ من دستور ٢٠١٤ نصت علي أن " تعمل الدولة علي إتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل النساء تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية " وعليه صدر قانون مجلس النواب الذي ينص في المادة " ٥" علي أن كل قائمة مخصص لها عدد "١٥" مقعداً تشمل الأعداد التالية :

- ٣ مرشح من المسيحيين .
- ٢ مرشح من العمال والفلاحين – ٢ مرشح من الشباب .
- مرشح من ذوي الإحتياجات الخاصة – مرشح من المصريين المقيمين في الخارج ، علي أن يكون من بين أصحاب هذه الصفات أو غيرهم سبعة نساء علي الأقل .

وأسفرت انتخابات عام ٢٠١٥ عن انتخاب ٧٥ سيدة لعضوية مجلس النواب ، و٥٦ نائبة منهن انتخبن ضمن قوائم انتخابية ، و١٩ نائبة انتخبن علي مقاعد فردية ، وعين رئيس الجمهورية ١٤ سيدة آخري في المجلس ليصبح ععد عضوات المجلس ٨٩ نائبة " تمثل ١٥ % من عضويته " من إجمالي ٥٩٦ مقعداً حالياً .

تطور عضوية النساء بالبرلمان المصري :

البرلمان	عدد الأعضاء	عضوية المرأة			النسبة	النظام الانتخابي
		منتخب	معين	إجمالي		
١٩٥٧	٣٥٠	٢	٠	٢	٠،٦	فردي
١٩٦٠	٦٠٠	٠	٧	٧	١,٢	فردي
١٩٦٤	٣٦٠	٨	٠	٨	٢,٢	فردي
١٩٦٩	٣٤٨	٢	١	٣	٠,٩	فردي
١٩٧١	٣٦٠	٧	١	٨	٢,٢	فردي
١٩٧٦	٣٦٠	٤	٢	٦	١,٧	فردي
١٩٧٩	٣٦٠	٣٣	٢	٣٥	٩,٧	قائمة نسبية
١٩٨٤	٤٦٨	٣٧	١	٣٨	٨,١	قائمة نسبية
١٩٨٧	٤٥٨	١٤	٤	١٨	٣,٩	قائمة نسبية
١٩٩٠	٤٥٤	٧	٣	١٠	٢,٢	فردي
١٩٩٥	٤٥٤	٥	٤	٩	٢	فردي
٢٠٠٠	٤٥٢	٧	٤	١١	٢,٤	فردي
٢٠٠٥	٤٤٢	٤	٥	٩	٢	فردي
٢٠١٠	٥١٢	٦٤	١	٦٥	١٢,٧	فردي مع كوتا للمرأة
٢٠١٢	٥٠٦	٩	٢	١١	٢,٢	فردي قوائم
٢٠١٥	٥٩٦	٧٥	١٤	٨٩	١٤,٩	فردي مع كوتا للمرأة بالقوائم والتعيين
إجمالي		٢٧٨	٥١	٣٢٩	٣,٧	

المصدر : أيمن السيد عبد الوهاب ، تمكين المرأة سياسياً ، الأدوار والأشكاليات ، المؤتمر العلمي الخامس لتقافة المرأة ، وزارة الثقافة ، مايو ٢٠٠٧ .

يتبين من الجدول السابق :

- ارتبط أعلي معدلات مشاركة للنساء في مجلس النواب بتخصيص كوتا للنساء خلال مجالس ١٩٧٩ – ١٩٨٤–٢٠١٠–٢٠١٥ ، وباستثناء هذه المجالس كانت نسب تمثيل النساء في البرلمان محدودة للغاية ، حيث تراوحت بين ٥٧,٠% في حدها الأدني ، ٣,٩ % في حدها الأقصي .

- أجريت انتخابات برلمان ٢٠١٥ والمجتمع يمر بحالة استقطاب بسبب تصاعد الأحداث الإرهابية والممارسات التي قامت بها جماعة الإخوان بعد ٣٠ يونيو ، كما لم تشارك في هذه الانتخابات أحزاب التيار الديموقراطي ، وحزب العيش والحرية " تحت التأسيس، وقوي وشخصيات سياسية ممن ينتمون للتيار المدني الديموقراطي ، بسبب ملاحظات وانتقادات لهم علي سير العملية الانتخابية ، وتدخل بعض أجهزة الدولة في العملية الانتخابية ، وكان للتيارات الدينية التي تتبني خطاب رجعي ومحافظ ضد النساء تأثيراً ضعيفاً ، ولم يشارك حزب الحرية والعدالة ، وكان لجميع ما سبق تاثيره علي نتائج هذه الانتخابات ، ومن النتائج التي تستحق الدراسة وتحليل نجاح ١٩ إمرأة في الفردي ، وللمرة الأولي ينجح هذا العدد من النساء في الفردي بالبرلمان ، تملك هؤلاء النساء خبرات متنوعة ، فمنهن من كان لديها خبرة المشاركة السابقة في العملية الانتخابية ولم يحالفها التوفيق ، ومنهن من خاضت الانتخابات لآول مرة ولم يكن لها سابق خبرة بالعمل العام .
- أجريت الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢ بنظام القوائم الحزبية ، وكان هناك شرط بإضافة المرأة في القائمة دون تحديد مكانها في تلك القائمة او العدد ، ولم تتعامل الأحزاب بجدية مع هذا الشرط سواء الحزاب القديمة ، او التي تأسست بعد ثورة ٢٥ يناير ، فرغم زيادة أعداد المرشحات لكن لم يفز منهن إلا ١١ إمرأة يمثلن ٢,٢ % فقط من أعضاء المجلس .
- أسهمت آلية تخصيص المقاعد في زيادة أعداد النساء بالبرلمان ، لكنها تظل إجراءاً منقوصاً طالما لم يتم دمج النساء في العملية الانتخابية ، وتعزيز قدراتهن في كسب ثقة جمهور الناخبين ، وتحفيزهم علي إختيار النساء فيما بعد دون تطبيق آليات التمييز الايجابي، كذلك فإن استخدام كوتا النساء يان تمثل حصص متعددة فيتم تحميل كوتا النساء نسب المسيحيين والعمال والفلاحين وذوي افعاقة ، وكان الاتجاه هو أن يتم جمع كل الفئات الأضعف في كوتا واحدة ، وليس الهدف هو إتاحة الفرصة لمزيد من المشاركة للمرأة .

وضع المرأة في الهيئة العليا للآحزاب :

من خلال الجدول التالي نعرض لوضع المراة في الهيئة العليا للآحزاب المصرية :

الأحزاب	النسبة من الإجمالي
المصري الديموقراطي الاجتماعي	عدد الهيئة القيادية (٣٦) من بينهم (٩) نساء
العدل	عدد المكتب السياسي (٦) من بينهم إمرأة واحدة
مصر الحرية	عدد الهيئة العليا (٢١) من بينهم (٢) سيدة
الدستور	عدد الهيئة القيادية للحزب (١١) من بينهم (٢) سيدة
المصريين الأحرار	عدد المكتب السياسي (٩) من بينهم (٢) سيدة
حزب الوفد	عدد الهيئة العليا (٥٠) من بينهم (٢) سيدة
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	عدد اللجنة المركزية (٢٤٤) من بينهم (٣٠) سيدة
حزب التحالف الشعبي الاشتراكي	ععد المكتب السياسي (٢١) من بينهم (٣) سيدات
حزب العربي الناصري	عدد اللجنة المركزية (١٥٠) من بينهم (١٠) سيدة
حزب تيار الكرامة	عدد الهيئة القيادية (١٩) من بينهم (٣) سيدة
حزب المحافظين	عدد الهية العليا (٩) من بينهم (٣) سيدات

حزب الإصلاح والتنمية	عدد الهيئة العليا (٥٢) من بينهم (١٠) سيدات

المصدر: من واقع المواقع الالكترونية للآحزاب الواردة في الجدول السابق .

معوقات تمكين المرأة:إن البحث عن معوقات تمكين المرأة يجعلنا نضع فرضية تنص على أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والشخصية التي وقفت عائقاً من تمكين المرأة المصرية، وفيما يلي شرح هذه العوامل بشيء من التفصيل.

١- **معوقات التمكين الاجتماعي للمرأة:**

يتفق كل من محرم (١٩٩٠ ،ص.١٠)، سامية الساعاتي (٢٠٠٣ ، ص. ٧٦) ، فاطمه كاظم ، وأبو طاحون (٢٠٠٣ ،ص.ص. ٢٥١-٢٥٢)، علي أن معوقات التمكين الاجتماعي للمرأة تتمثل في:

- ✓ الأمية وانخفاض المستوي التعليمي والثقافي :تعتبر الآمية من أخطر المشاكل التي تواجه عملية التنمية والتمكين للمرأة ، فالأمية تمثل عائقاً كبيراً ، وتزداد خطورتها عندما تكون بين النساء وهن المربيات الأوائل للأطفال ، حيث تزداد الخطورة علي مستقبل الأجيال ، كما أن إرتفاع نسبة الأمية بين النساء في مصر يعد معوقاً أساسياص أمام المراة المصرية وبخاصة قسوة الموروث الثقافي الذي يري عدم ضرورة تعليم الإناث والخوف عليهن ، وأن المرأة مصيرها للزواج ولا جدوي من التعليم .
- ✓ القيم والعادات الاجتماعية والنظرة الاجتماعية المختلفة : تمثل القيم والعادات المتعلقة بدور المرأة في المجتمع عقبة رئيسية في سبيل تحسين مركز المرأة ، ومن أمثلة هذه القيم سيطرة الرجل علي المرأة والخضوع والطاعة بشكل مطلق تجاه الرجل ، وتفضيل الذكور علي الإناث ، والزواج المبكر ، والإعتقاد بأن مكان المرأة البيت ، وإغفال دورها في أحقيتها للعمل خارج المنزل ، كما أن المجتمع مازال ينظربعين الشلك إلي قدرة المرأة علي المشاركة الفعالة في الأمور الاجتماعية العامة ، كما أنها تعطي مكانة أعلي للرجال في كافة شئون الحياة ، وقد أدي ذلك إلي ضعف ثقة المرأة بنفسها ، وعدم وعيها بحقيقة قدراتها ، واستسلامها لهذه العادات .
- ✓ عدم المساواة بين الرجل والمرأة : هناك تفاوتاً كبيراً بين الرجل والمرأة ظهر في إرتفاع معدلات الامية لدي الإناث عن الذكور ، وزيادة معدلات تسربهن من التعليم ، وانخفاض مشاركة المرأة في القوي العاملة ، وانخفاض نصيبها من الموارد الاقتصادية ، وايضاً نصيبها في المشاركة الشعبية علي كافة المستويات مازال منخفضاً ، هذا فضلاً عن ان القيم الاجتماعية السائدة والممارسات المبنية عليها غير مواتية للحقوق الإنسانية الأمر الذي يقف حائلا دون تحقيق التمكين المنوط للمراة في المجتمع .

معوقت التمكين الاقتصادي للمرأة :

لخص (درويش ٢٠٠٤ ، ص. ١١)، معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في :

- عدم قدرة المرأة علي التوفيق بين واجباتها المنزلية وألتزاماتها الوظيفية .
- عزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاكرة وتحمل العباء الناتجة عن عمل المرأة .
- عدم توافر التسهيلات التي تخفف من العباء الأسرية عن المرأة .
- المجتمعات العربية مجتمعات ذكورية يصعب فيها قبول أن المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون تدخل الرجل في حياتها .
- هناك معوقات مرتبطة بالنوع تتجلي في إستهانة الرجل بقدرتها علي العمل ، والقدرة علي التفاوض ، وإتخاذ القرار .

- عدم تمتع المرأة بالحركية وذلك بسبب العناصر الثقافية والواجبات الاجتماعية التي تعوق المراة في أداء اعمالها في الانتاج والبيع والشراء .
- تبعية المراة الاقتصادية التي تعد عاملاً هاماً وكبيراً يحول دون ممارستها حريتها في التعليم وتحركها اقتصادياً .

كما أضاف حجازي (٢٠٠٣ نص. ٤٢١) المعوقات الاقتصادية التالية :

- عدم تقدير جهود المراة العاملة .
- عدم قبول الرجل لإستقلالية المرأة مما يؤدي إلي إتخاذ الرجال مواقف سلبية تجاهها في العمل .
- عدم إدراك التعاون بين الرجل والمرأة داخل نطاق الأسرة ، وبالتالي تقع معظم أعباء شئون الأسرة علي المراة .
- ممانعة الزوج أنظمام الزوجة إلي قوة العمل .
- إحجام بعض النساء من فئات اجتماعية معينة عن العمل .
- إعتبار الزوج هو صاحب القرار في عمل المرأة .

- **معوقات التمكين السياسي للمرأة** : يكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة، والمشاركة بين الرجال والنساء، وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة، والحكومات إذا أرادت فهي التي تدفع بالمرأة إلى مراكز القيادات، إلا إن الحكومات ما زال دورها ضعيفا في إيصال المرأة إلى السلطة التشريعية ، وللأحزاب السياسية أيضا دورا هاما ، حيث تعتبر نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية جدًا، فالنساء عازفات عن الانتساب إلى الأحزاب السياسية، كما إن الأحزاب لا تتوجه للنساء(بلول : صابر : ٢٠٠٩ ، ص٢٤).

إن هيمنة الثقافة البطريركية (الأبوية) المتداخلة مع قيم الهيمنة والتفوق والإخضاع والتي حصرت دور المرأة في الوظيفة الاجتماعية والأسرية أدت وتؤدي دوراً بالغ السوء في قضية تمكين المرأة.

فضلاً عما سبق يمكن الإشارة إلى ضعف فاعلية المنظمات النسائية ، ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يأتي(الطراونة : نجاح ، ٢٠١١ ، ص ص ١٣٣ – ١٧٨):

– قلة الموارد المالية، فالدعم الذي تلقاه هذه المنظمات قليل جداً، وهذا يستلزم بناء استراتيجية مستمرة لتوفير الدعم والتمويل الذاتي والوطني لهذه المنظمات.

– غياب استراتيجية تمكين شاملة، وضعف الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيقي لدى هذه المنظمات وأجهزتها التنفيذية والقدرة على التوجه إلى جميع الشرائح النسائية والقواعد الشعبية خصوصاً المرأة الريفية.

– ضعف عملية بناء قدرات المنظمات النسائية وتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة ومدربة.

– الافتقار إلى التفاعل والتواصل وتبادر الخبرات مع الأطراف المختلفة ذات الخبرات والإمكانيات.

العوامل الشخصية: على الرغم من اتفاق الباحثين على أن هناك معوقات للمشاركة الفعالة للمرأة في أنشطة المجتمع المختلفة، وأن تلك المعوقات دائما ترتبط بعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية ،إلا أن هناك معوقات شخصية لدى المرأة وتصوراتها حول قدراتها وأدوارها، وهو ما يحول دون أن تستفيد من الفرص المتاحة أمامها للمشاركة الرسمية واكتساب الأدوار والمكانات القيادية ليست فقط التطوعية، وإنما الرسمية لأنه على الرغم من ما أتاحته القوانين والتشريعات من فرص المشاركة إلا أن المرأة لم تستفد منها على قدر توفرها، وهو يؤكد على فكرة التمكين والمساعدة الذاتية للحصول على تلك الفرص .

والمعوقات الشخصية هي تلك المرتبطة بالمرأة نفسها وتتضمن ضعف قدرة المرأة على تنظيم الوقت، والخوف من الفشل (الحسين : بشير ايمان ، ٢٠١٠ ، ص.ص ٥٤٩ – ٥٧٥) ، وكذلك خوف النساء من تحمل المسئوليات الاجتماعية وعدولهن عن القيام بمهام تتطلب الخروج من البيت والبقاء خارجه مدة طويلة وعدم الرغبة في الانضمام إلى المؤسسات الاجتماعية (العثمان : محمد حسن ، ٢٠٠٦ ،ص ص ١١ – ٣٢).

من الطرح السابق يتضح تنوع العوامل المؤثرة على عملية تمكين المرأة، فقد شملت هذه العوامل معوقات متعلقة بالعادات والتقاليد والمورثات الاجتماعية، ومعوقات اقتصادية وأخرى ذاتية تتعلق بالمرأة نفسها، أما عن أكثر هذه العوامل وأشدها تأثيراً على تمكين المرأة المصرية لخدمة وتنمية مجتمعها فهذا ما سوف تكشف عنه الدراسة الميدانية التالية.

منهج البحث: يعتمد هذه البحث على المنهج الوصفي التحليلي التي يتجه إلى معرفة ووصف خصائص ظاهرة عينة من خلال جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، كما يعتمد أيضا هذا البحث على المنهج المسحي الاجتماعي الذي يتم عن طريقه دراسة الظاهرة كميا وكيفيا، من خلال تحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة.

عينة البحث :تكونت عينة البحث من (٢١٤) فرداً من العاملين بكليات جامعة كفر الشيخ المختلفة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية العنقودية.

أداة البحث: تم إعداد استبيان لمعرفة العوامل (المعوقات) المختلفة التي تحيل بين المرأة وبين تمكينها بالمجتمع، وتم الاطلاع على التراث السابق والأدب النظري الذي اهتم بدراسة الصعوبات التي تواجهه المرأة العربية بصفة عامة والمرأة المصرية بصفة خاصة في تمكينها من ممارسة حقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وبعد ذلك قام الباحث بصياغة فقرات الاستبيان، وتصنيفها إلى محاور كل محور يعبر عن تحدي معين يواجه تمكين المرأة. وهذه المحاور هي:

١–معوقات تصل بالعوامل الثقافية والعادات والتقاليد.

٢–المعوقات الاجتماعية.

٣–المعوقات الذاتية.

صدق الأداة:تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرض الاستبيان على عشرة من المختصين، طُلب منهم الحكم على مدى ملائمة كل فقرة من فقرات الاستبيان لقياس التحديات المختلفة التي تواجه تمكين المرأة المصرية، وأيضا مدى ملائمة كل فقرة للمحور الذي تنتمي إليه، أية ملاحظات أخرى يرونها، وقام الباحث بتجميع آراء المحكمين وتعديل فقرات الاستبيان في ضوء وجهة نظر المحكمين.

ثبات الأداة:استخدم الباحث طريقتين لحساب ثبات الاستبيان هما:

أ–طريقة إعادة الاختبار:

اختار الباحث عينة عشوائية بلغ عدد (٤٠) فرداً نصفهم من الذكور والنصف الأخر من الإناث. تم تطبيق الاستبيان عليهم ثم أعيد تطبيقه مرة أخرى بفاصل زمني (١٥) يوماً، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين والجدول التالي يوضح نتيجة معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين.

جدول (١) يبين معامل ثبات الاستبيان عن طريق إعادة تطبيق الاختبار (ن ٤٠)

	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاستبيان	٠,٨١	٠,٠١

من الجدول السابق يتضح لنا ارتفاع معامل الارتباط مما يدل على تمتع الاستبيان بثبات عالٍ

٢ – ثبات التجزئة النصفية :قام الباحث بحساب ثبات الاستبيان بطريقة أخرى هي طريقة التجزئة النصفية حيث تم تقسيم بنود الاستبيان إلى نصفين (بنود فردية، وبنود زوجية) وتم حساب معامل الارتباط بين أداء العينة على البنود الفردية وأدائهم على البنود الزوجية، وقد تم التصحيح باستخدام معادلة سبيرمان – براون (Spearman-Brown). التطبيقين والجدول التالي يوضح نتيجة معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين .

جدول (٢) يوضح معامل الثبات بطريقة القسمة النصفية قبل وبعد تصحيح الطول

المقياس	معامل ثبات النصفي	
	قبل تصحيح الطول	بعد التصحيح الاول
مقياس تقدير الذات	٠,٧٤	٠,٧٩

ويتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات – قبل وبعد تصحيح الطول – يعد مرتفعاً إلى حد كبير، وهذا يوضح أن الاستبيان يتمتع بدرجة كبيرة من الثبات .

طريقة الاستجابة على الاستبيان والتصحيح:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي Likert Scale وذلك للإجابة على فقرات الإستبانة ، وبذلك فكل مستجيب عليه أن يستجيب لكل فقرة من فقرات الاستبيان من خلال الاختيار من بين خمس بدائل هي: موافق تماماً وتأخذ (٥) درجات، أو موافق وتأخذ (٤) درجات، أو موافق إلى حد ما وتأخذ (٣) درجات، أو غير موافق وتأخذ درجتان، أو غير موافق تماماً وتأخذ درجة واحدة.

مجالات البحث :يتحدد البحث بالمجالات التالية:

١–المجال المكاني : حيث تم اختيار جامعة كفر الشيخ لتكون مجتمع البحث .

٢– المجال البشري: تتحدد الدراسة بعينتها التي سيتم اختيارها من العاملين بجامعة كفر الشيخ .

٣–المجال الزمني: تم جمع بيانات هذه الدراسة في الفترة الزمنية من ٢٠٨/٧/٥ إلى ٢٠١٨/٩/١٥.

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للعينة: الخصائص الديموغرافية الاجتماعية في هذ البحث هي: الحالة الاجتماعية والعمر والجنس والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة:

توزيع عينة البحث وفقاً للنوع:

جدول(٣) يوضح توزيع عينة البحث وفقاً للنوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	١٠٧	%٥٠
إناث	١٠٧	%٥٠
المجموع	٢١٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن عدد عينة البحث من الذكور مساوٍ لعدد العينة من الإناث حيث كان عدد كل من النوعين يساوي(١٠٧) موظفاً.

توزيع عينة البحث وفقاً للحالة الاجتماعية:

جدول (٤)يوضح توزيع عينة البحث وفقاً للحالة الاجتماعية:

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوج	١٤٩	%٦٩.٦
أعزب	٤٧	%٢١.٩٦
مطلق	١٠	%٤.٦٧

أرمل	٨	%٣.٧٣
المجموع	٢١٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن الحالة الاجتماعية للعينة جاءت متنوعة وكانت أغلبية العينة من المتزوجين فبلغت نسبتهم (٦٩.٦%) ، أما نسبة العزاب فكانت (٢١.٩٦%) تلاها نسبة المطلقين (٤.٦٧%)، ثم نسبة الأرامل (٣.٧٣).

توزيع عينة البحث وفقاً للسن:

جدول (٥) يوضح توزيع عينة البحث وفقاً للسن:

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
٢٠-٣٠سنة	٣١	%١٤.٤٨
٣٠-٤٠سنة	٥٢	%٢٤.٢٩
٤١-٥٠سنة	٧٥	%٣٥
٥١-فأكثر	٥٦	%٢٦.١٦
المجموع	٢١٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكبر الفئات العمرية للعينة كانت هي الفئة (٤١-٥٠ سنة) فبلغت ٣٥% من أجمالي العينة، تلاها الفئة (٥١ سنة فأكثر)، بلغت نسبتها٢٦.١٦%، ثم الفئة (٣٠-٤٠سنة) وبلغت نسبتها ٢٤.٢٩%، وأقل الفئات هي الفئة (٢٠-٣٠ سنة) وجاءت نسبتها ١٤.٤٨% .

توزيع عينة البحث وفقاً للخبرة:

جدول (٦) يوضح توزيع عينة البحث وفقاً للخبرة:

الخبرات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥سنوات	٢٥	%١١.٦٨
٥-١٠ سنوات	٤٤	%٢٠.٥٦
١١- ١٥	٦٠	%٢٨
١٦ فأكثر	٨٥	%٣٩.٧١
المجموع	٢١٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكبر الفئات خبرة بالعمل للعينة كانت هي الفئة (١٦ فأكثر) فبلغت نسبتها ٣٩.٧١% من إجمالي العينة، تلاها الفئة (١١- ١٥سنة)، بلغت نسبتها٢٨ %، ثم الفئة (٥-١٠سنوات) وبلغت نسبتها ٢٠.٥٦%، وأقل الفئات هي الفئة (أقل من ٥سنوات) وجاءت نسبتها ١١.٦٨% .

نتائج البحث:

إجابة التساؤل الأول:

ما هي أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة المصرية من أجل خدمة وتنمية مجتمعها؟

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المستجيبين وذلك لكل فقرة من فقرات الاستبيان.

وقام بتحديد مستوى أهمية تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، في ضوء ثلاث مستويات هي مرتفعة، ومتوسطة ،ومنخفضة، وتم حساب هذه المستويات الثلاثة من المعادلة التالية :

أعلى درجة للفقرة – أقل درجة للفقرة / عدد المستويات= ٥-١/٣= ١.٣٣. وبالتالي فأن المستوى المنخفض يتراوح من (١ إلى أقل من ٢.٣٣)، والمستوى المتوسط يتراوح من (٢.٣٣ إلى أقل ٣.٦٦)، والمستوى المرتفع من (٣.٦٦إلى ٥ درجة) مرتفع.

وبعد تحليل استجابات العينة وصل الباحث إلى النتائج التالية:

١- فيما يتعلق بالمعوقات الاجتماعية:

جدول (٧)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة على الاستبيان محور المعوقات الاجتماعية

م	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
١	دور المرأة ينصب في الأعمال التقليدية (الإنجاب، ورعاية الأسرة) فقط.	٣.٦١	١.١٠	٥	متوسط
٢	تدخل الأقارب الذكور (الآباء والأزواج) في مشاركة المرأة لقضايا مجتمعها.	٣.٦٥	١.٢١	٣	متوسط
٣	قلة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة (كتوفير دور رعاية الطفولة" الروضة ") مثلاً.	٢.٥٢	١.٢٥	٩	متوسط
٤	تعرض المرأة للعنف.	٣.١١	٠.٩٨	٨	متوسط
٥	عدم تقبل المجتمع للقيادة النسائية.	٣.٨٢	١.٣٢	١	مرتفع
٦	العادات والتقاليد تمنع تولى المرأة لمناصب قيادية.	٣.٦٣	١.١٦	٤	متوسط
٧	ضعف اهتمام المجتمع بتدريب المرأة مقارنة بالرجل.	٣.٢٢	١.١٣	٧	متوسط
٨	تنشئة المرأة اجتماعيا على الانقياد والانصياع لأوامر الرجل.	٣.٧١	١.١١	٢	مرتفع
٩	تخوف الرجل من تفوق المرأة عليها اجتماعيا ووظيفيا.	٣.٢٩	١.١٥	٦	متوسط
	المتوسط والانحراف الكلى للفقرات	٣.٣٨	١.١٥	–	متوسط

من الجدول السابق يتضح أن متوسط المعوقات الاجتماعية بلغ (٣.٣٨) وهو بمستوى فوق المتوسط، مما يشير إلى أن المعوقات الاجتماعية والتي تتضمن المورث الاجتماعي والثقافي عن المرأة المصرية يشكل عقبة كبيرة في سبيل تمكينها من خدمة مجتمعها، وجاءت الفقرة رقم (٥) والتي تنص على عدم تقبل المجتمع للقيادة النسائية من أعلى الأسباب المعوقة لتمكين المرأة من وجهة نظر عينة الدراسة حيث بلغ متوسطها (٣.٨٢)، وهو مستوى مرتفع، تلى ذلك الفقرة رقم (٨) والتي تنص على تنشئة المرأة اجتماعيا على الانقياد والانصياع لأوامر الرجل بمتوسط (٣.٧١)، وتعتبر هذه الفقرة هي الأخرى من أعلى المعوقات الاجتماعية لتمكين المرأة، تلى ذلك الفقرات أرقام (٢، ٦، ١، ٤،٧،٩، ٣) على التوالي.

ومن الملاحظ أن أقل المعوقات الاجتماعية تمكينا للمرأة حسب رأي العينة كان السبب المتعلق بقلة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة (كتوفير روضة الأطفال) مثلاً. وهو في رأي الباحث يعبر عن التطور الاجتماعي الذي يشهده المجتمع المصري حيث بات واضحاً الاهتمام بإنشاء روضات لرعاية الأطفال.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (حسن محمد العثمان، ٢٠٠٦)، التي أوضحت أن المجتمع العربي عامة والأردني خاصة ما زال يعزز أدوار المرأة التقليدية كالأسرة والمدرسة، مما يؤدي إلى احتكار الرجال للمناصب السياسية والقيادية، ومراكز اتخاذ القرار.

وتدل هذه النتائج على أن عدم تقبل المجتمع للقيادة النسائية، وتنشئة المرأة اجتماعيا على الانقياد والانصياع لأوامر الرجل، من أكثر المعوقات الاجتماعية، وهي معوقات متعلقة بالموروث الثقافي والاجتماعي، وتدل على أن المجتمع المصري هو مجتمع ذكوري.

٢- المعوقات الاقتصادية والسياسية:

جدول (٨)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة على الاستبيان محور المعوقات الاقتصادية والسياسية

م	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
١	عدم المساواة في الدخل بين الرجل والمرأة.	٣.٤٣	١.١٣	٣	متوسط
٢	اختيار المرأة للوظائف التقليدية (كالتعليم والصحة)	٣.٢٦	١.١	٤	متوسط

٣	غياب النماذج القدوة المشاركة في العمل السياسي والعام.	٢.٩٧	١.٠٩	٦	**متوسط**
٤	ضعف المرأة مشاركة المرأة سياسيا.	٣.٧٢	١.٢١	١	**مرتفع**
٥	قلة القناعة والثقة بقرارات وآراء المرأة.	٣.١٦	١.٢	٥	**متوسط**
٦	لا يقدم الأعلام قضايا المرأة بشكل كافي.	٣.٤٥	١.١٨	٢	**متوسط**
٧	عدم المساواة في التعليم بين الرجل والمرأة.	٢.٣١	١.١٢	٨	**منخفض**
٨	قلة التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة	٢.٦٢	١.٠٥	٧	**متوسط**
	المتوسط والانحراف الكلي للفقرات	٣.١١	١.١٣	–	**متوسط**

من الجدول السابق يتضح أن متوسط المعوقات الخاصة بالجوانب الاقتصادية والسياسية بلغ (٣,١١) وهو ما يشير إلى أن المعوقات الاقتصادية والسياسية تمثل هي الأخرى صعوبات ضد تمكين المرأة المصرية ، ويتضح من الجدول أن أكثر ثلاث أسباب متعلقة بهذا المجال هما: ضعف المرأة مشاركة المرأة سياسياً.حيث بلغ متوسط هذا المعوق (٣.٧٢)، وهو معوق من حيث مستوى الأهمية يعد مرتفعاً، تلى ذلك قلة اهتمام الأعلام بقضايا المرأة بمتوسط (٣.٤٥) .

ثم عدم المساواة في الدخل بين الرجل والمرأة بمتوسط (٣.٤٣) وهذا المعوق مرتبط بالنواحي الاقتصادية المعرقلة لتمكين المرأة.

ثم جاءت بقية المعوقات متعلقة اختيار المرأة للوظائف التقليدية (كالتعليم والصحة) بمتوسط (٣.٢٦)، وقلة القناعة والثقة بقرارات وآراء المرأة بمتوسط (٣.١٦)، غياب النماذج القدوة المشاركة في العمل السياسي والعام بمتوسط (٢.٩٧).

أما أقل سببين أدركتهما العينة كمعوقات لتمكين المرأة فكانت **قلة التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة** بمتوسط (٢.٦٢)، ثم ضعف لقدرة المرأة على التخطيط والتنفيذ بمتوسط (٢.٣١).

وجاءت هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسة (Zaman, 2007, p.22)، التي أكدت على أن العوامل السياسية لا تقل أهمية عن العوامل الاجتماعية والثقافية فيما يتعلق بتمكين المرأة.

وأيضا جاءت نتيجة هذه الدراسة متفقة مع نتائج دراسة (Strulik,2007,p.72)(٣٣)، التي أوضحت أن تهميش المجتمع لآراء المرأة، وعدم إعطائها الفرصة لإقناع الآخرين بآرائها كان من بين المعوقات التي تواجه المرأة.

وتدل النتائج السابقة على أن عدم المساواة السياسية والاقتصادية بين الرجل والمرأة عامل معوق لتمكين المرأة.

٣-المعوقات الشخصية:

جدول (٩)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة على الاستبيان محور المعوقات الشخصية:

م	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
١	عدم قدرة المرأة التوفيق بين مسئوليتها الأسرية ومسئوليتها الاجتماعية.	٣.٦١	١.٣	١	**متوسط**
٢	المرأة اقل تحكما في انفعالاتها مقارنة بالرجل.	٢.٤٩	١.٢٢	٧	**متوسط**
٣	عدم قدرة المرأة على الإلمام بقضايا مجتمعها.	٢.١١	٠.٨٩	٩	**منخفض**
٤	ضعف قدرة المرأة على التخطيط والتنفيذ.	٢.٤٤	١.٢	٨	**متوسط**
٥	تصلب المرأة لرأيها وعدم تقبل للرأي الأخر.	٢.٩٣	١	٤	**متوسط**
٦	ضعف مهاراتها على القيادة.	٢.٥	١.٢١	٦	**متوسط**
٧	ضعف المرأة جسديا.	٣.١٢	١.١٨	٢	**متوسط**
٨	محدودية المؤهلات والخبرات لدى المرأة.	٣.١	١.٣٢	٣	**متوسط**
٩	ضعف ثقة المرأة بنفسها.	٢.٨١	٠.٩٥	٥	**متوسط**
	المتوسط والانحراف الكلي للفقرات	٢.٧٩		–	**متوسط**

من الجدول السابق يتضح أن متوسط المعوقات الشخصية بلغ (٢.٧٩) وهو بمستوى متوسط، مما يشير إلى أن المعوقات الشخصية تمثل هي الأخرى معوقاً تعرقل تمكين المرأة، ويتضح من الجدول أن أكثر ثلاث أسباب ذاتية تتعلق بقدرات المرأة ومهاراتها هما: عدم قدرة المرأة التوفيق بين مسئوليتها الأسرية ومسئوليتها الاجتماعية حيث بلغ متوسط هذا المعوق (٣.٦١)، تلى ذلك ضعف المرأة جسديا بمتوسط (٣.١٢) ثم محدودية المؤهلات والخبرات لدى المرأة بمتوسط (٣.١) .

ثم جاءت بقية المعوقات متعلقة بتصلب المرأة لرأيها وعدم تقبلها للرأي الأخر بمتوسط (٢.٩٣)، وضعف ثقة المرأة بنفسها بمتوسط (٢.٨١)، ثم ضعف مهاراتها على القيادة بمتوسط (٢.٥).

أما أقل ثلاثة أسباب شخصية أدركتها العينة كمعوقات لتمكين المرأة فكانت متعلقة المرأة اقل تحكماً في انفعالاتها مقارنة بالرجل بمتوسط (٢.٤٩)، ثم ضعف لقدرة المرأة على التخطيط والتنفيذ بمتوسط (٢.٤٤)، وأخير عدم قدرة المرأة على الإلمام بقضايا مجتمعها والتنفيذ بمتوسط (٢.١١).

تعليق عام على نتائج السؤال الأول:

أن أي قضية خاصة بالمرأة يجب النظر إليها بوصفها مشكلة اجتماعية، ناتجة عن خصائص اجتماعية خاصة بكل مجتمع، فالعوامل الأربعة السابقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والشخصية، المعوقة لتمكين المرأة ، فالعادات والتقاليد والثقافة السائدة والتنشئة الاجتماعية والسياسية والخبرات الشخصية، تؤثر في اتجاهات الأفراد تجاه المرأة ، حيث تتكون اتجاهات سلبية أو إيجابية .(الحسين: سيد إيمان ،٢٠١١ ،ص ص ٤١٣ – ٤٧٣).

وبصفة عامة نجد أن أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة كانت العوامل الاجتماعية تلاها العوامل الاقتصادية والسياسية ثم أخيرا العوامل الشخصية، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (إيمان سيد الحسين، ٢٠١١)، التي توصلت إلى أن الصورة النمطية للمرأة في ذهن الرجل، وعدم ثقتها بنفسها، وعدم قدرتها على توزيع وقتها، وهذه نفس النتائج التي توصلت إليها دراستنا الحالية.

إجابة التساؤل الثاني:

هل تختلف المعوقات التي تعيق تمكين المرأة من أجل خدمة وتنمية مجتمعها، باختلاف النوع ؟.

للإجابة على هذا التساؤل اقترح الباحث فرضاً ينص على :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات والإناث على ستبيان المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والشخصية لتمكين المرأة.

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام اختبار " ت" لدلالة الفروق بين الذكور والإناث في المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والشخصية التي تعوق تمكين المرأة. وفيما يلي تفصيل ذلك.

١-الفروق بين الذكور والإناث في المعوقات الاجتماعية.

جدول (١٠) يوضح دلالة الفروق بين الذكور والإناث في المعوقات الاجتماعية لتمكين المرأة

المعوقات الاجتماعية	الذكور ن= ١٠٧		الإناث ن= ١٠٧		قيمة ت	الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
	٣١.٥٦	٣.٥٦	٣٤.٨	٤.٢٥	-٢.٣٢	دالة عند ٠.٠٥

يتضح من الجدول السابقة أن متوسط درجات الذكور على محور المعوقات الاجتماعية كان (٣١.٥٦) درجة وانحراف معياري (٣.٥٦) ، ومتوسط درجات الإناث (٣٤.٨) وانحراف معياري (٤.٢٥)، كما هو واضح

نجد أن متوسط درجات الإناث أعلى من متوسط درجات الذكور ، ويتضح أيضا أن هناك فروق بين وجهة نظر الذكور ووجهة نظر الإناث حول المعوقات الاجتماعية لتمكين المرأة وكانت هذه الفروق دالة عند مستوى (٠.٠٥) في اتجاه الإناث، وهو ما يعني أن الإناث يرون أن المعوقات الاجتماعية تقف حائل بينهم وبين تمكينهم وذلك مقارنة بالذكور.

٢- الفروق بين الذكور والإناث في المعوقات الاقتصادية والسياسية.

جدول (١١)يوضح دلالة الفروق بين الذكور والإناث في المعوقات الاقتصادية والسياسية لتمكين المرأة

المعوقات الاجتماعية	الذكور ن= ١٠٧		الإناث ن= ١٠٧		قيمة ت	الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
	٢٧	٣.٢٤	٣٠.٥٢	٤	-٢.٣٦	دالة عند ٠.٠٥

يتضح من الجدول السابقة أن متوسط درجات الذكور على محور المعوقات الاقتصادية والسياسية كان (٢٧) درجة وانحراف معياري (٣.٢٤) ، ومتوسط درجات الإناث (٣٠.٥٢) وانحراف معياري (٤)، وكما هو واضح نجد أن متوسط درجات الإناث أعلى من متوسط درجات الذكور ، ويتضح أيضا أن هناك فروق بين وجهة نظر الذكور ووجهة نظر الإناث حول المعوقات الاقتصادية والسياسية لتمكين المرأة وكانت هذه الفروق دالة عند مستوى (٠.٠٥) في اتجاه الإناث، وهو ما يعني أن الإناث يرون أن المعوقات الاقتصادية والسياسية تقف حائل بينهم وبين تمكينهم وذلك مقارنة بالذكور.

٣- الفروق بين الذكور والإناث في المعوقات الشخصية.

جدول(١٢) يوضح دلالة الفروق بين الذكور والإناث في المعوقات الشخصية لتمكين المرأة

المعوقات الاجتماعية	الذكور ن= ١٠٧		الإناث ن= ١٠٧		قيمة ت	الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
	٣٤.٩٢	٣	٣٠.٩٢	٣.٣٨	٢.٤٥	دالة عند ٠.٠٥

يتضح من الجدول السابقة أن متوسط درجات الذكور على محور المعوقات الشخصية كان (٣٤.٩٢) درجة وانحراف معياري (٣)، ومتوسط درجات الإناث (٣٠.٩٢) وانحراف معياري (٣.٣٨)، كما هو واضح نجد أن متوسط درجات الذكور أعلى من متوسط درجات الإناث، ويتضح أيضا أن هناك فروق بين وجهة نظر الذكور ووجهة النظر الإناث حول المعوقات الاجتماعية لتمكين المرأة وكانت هذه الفروق دالة عند مستوى (٠.٠٥) في اتجاه الذكور،وهو ما يعني أن الذكور يرون أن صعوبة تمكين المرأة ترجع إلى عوامل ذاتية وشخصية خاصة بالمرأة.

ومن خلال الإجابة على تساؤلات البحث ، يتضح حجم المعوقات التي تحد من عملية تمكين المرأة وأنه لا بد أن تتوافر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الايجابية في حركة التنمية وتوجيهها، يأتي في مقدمة هذه المعطيات الإنتاج الاقتصادي الذي يضعها في موقع القوة ويجعلها قادرة على خدمة مجتمعها حيث يعتبر عمل المرأة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المتاحة بمثابة تدعيم لقدرتها الاقتصادية كما يعطي مؤشراً واضحاً على تفهم المرأة لدورها في بناء المجتمع وقدرتها على المشاركة الحقيقية في التنمية

ومن هنا تقع مسؤلية إصلاح الوضع الحالي للمرأة المصرية على الدولة في وضع البرامج الكفيلة بتحقيق تمكين المرأة ورفع شأنها وإثبات ذاتها وتحقيق أهدافها وزيادة ثقتها بنفسها كي تكون فاعلة في المجتمع بدلاً من أن تكون يداً معطلة.(صبيحة : حمداد ، ٢٠١٦ ،ص. ١٧).

التوصيات:

١-تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق تقديم المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية وجميع وسائل الإعلام التي ترفع من قيمة ودور المرأة.

٢-تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة وقدراتها الإدارية لمواجهة متطلبات التفوق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة.

٣-إجراء البحوث العلمية في مجال تمكين المرأة للوقوف على العوامل الحقيقية التي تشكل معوقات لتمكين المرأة المصرية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

٤-توعية المجتمع بأهمية التنمية الإدارية للمرأة وأثره على تقدمه ، وتطور عناصره، وتحقيق أهدافه.

٥-دعم آلية تنفيذ القوانين المشجعة للمرأة المصرية على مشاركة الرجل في أداء الواجبات والحصول على الحقوق.

٦-لابد من بناء قدرات مجموعات واسعة من النساء في المجتمعات المحلية لتنظيم أنفسهن ، والدفاع عن مصالحهن ومصالح أسرهن ومجتمعاتهن سواء عبر الاستفادة من تجارب آخري مثل مراكز الأمهات في أوربا الشرقية ، أو الروابط المحلية والجماعات المساندة ، والذي سيوفر قاعدة كبيرة من الكوادر النسائية النشطة التي يمكن أن تنتقل بعد فترة إلي ساحة العمل المحلي السياسي بشكل مباشر .

٧-ضرورة إلتزام الدولة بتطبيق المادة (٥٣) ، التي تجرم التمييز والتحريض علي الكراهية ، والتي نصت علي تشكيل هيئة مفوضية مناهضة التمييز ، ويحد عدم تشكيل هذه الهيئة حتي الأن من فاعلية تطبيق هذه المادة نظراً لغياب الجهة التي يتم التوجه لها في حالة التعرض للتمييز.

٨-يجب علي الأحزاب والنقابات الحكومية مراجعة لوائحها وبرامج وخطط عملها ، وأن تعمل علي وضع سياسات وآليات تضمن التمثيل العادل للنساء وقضايهن ، فتهميش النساء داخل هذه الكيانات يضر بمبادئ الديموقراطية والتمثيل العادل .

٩-التواصل مع برلمانيات وفقاً لتقارير صادرة من منظمات نسوية رصدت أداء البرلمانيات في فصل الإنعقاد الأول ، تقدمت بمشاريع قوانين مفوضية التمييز ، تعديل قانون الأحوال الشخصية ، العنف الجنسي ، وهي تشريعات مهمة من شأنها تضييق فجوة التمييز ضد النساء في مصر ، وحماية أجسادهن ، كما تحقق لهن حماية في حياتهن الشخصية والعامة .

١٠- ضرورة تمكين المرأة في السياسات الوطنية ، وبرامج التنمية مثل خطة ٢٠٣٠ ، والعمل علي جعل تمكين المرأة جزء أصيل من خطط الإصلاح الاقتصادي ، وإشراك المرأة في تصميم وتطبيق هذه الخطط ، وبناء الهياكل المؤسسية اللازمة لتطبيق السياسات القومية الخاصة بالمساواة النوعية مثل المجلس القومي للمرأة ، ودعم هذه المؤسسات بالموارد المالية والبشرية اللازمة للقيام بمهامها بفاعلية.

١١- جعل تمكين المرأة معياراً محدد للحصول علي برامج التعاون الدولي ، والرقابة الدولية علي مؤشرات التقدم في تحقيق المساواة النوعية ودعم برامج بناء القدرات ، وضرورة تقييم التقدم الذي أحرزته الدول تجاه

الإلتزام بتعهداتها الدولية والأقليمية والوطنية عن طريق استخدام المؤشرات الدولي " Gender Gap Index" ، ويتم هذا التقييم بالتعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني .

١٢- التغلب علي قيود الأبعاد الثقافية علي مشاركة المرأة المصرية وحضورها في المجال العام ، فلا مناص من العمل مع قطاعات أعرض من النساء في الريف وفي المجتمعات المهمشة ، والتعامل بقوة وجسارة مع مشكلات الفقر والعنف والتمييز والممارسات الثقافية الجائرة ، وتطوير آليات عمل مبدعه ، وتشجيع المبادرات المحلية في المشروعات الصغيرة من أسفل ، وأن يكون العمل الثقافي والاجتماعي النابع من القاعدة هو القوة الحقيقية الدافعة إلي التغيير المنشود .

المصادر :

- هويدا عدلي : المشاركة السياسية للمراة المصرية ، مصر، ط١ ، ٢٠١٧ ، ص.٩.
- ميسون ضيف الله موسى : أثر برامج التدريب في مراكز الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية على تمكين المرأة الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٦، ص٢.
- ناهد رمزي : المرأة والإعلام في عالم متغير، مكتبة الأسرة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٤، ص١١.
- ميسون ضيف الله موسى : أثر برامج التدريب في مراكز الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية على تمكين المرأة الأردنية ، مصدر سابق، ص٢.
- محيي محمد مسعد : حق التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر، المؤتمر العلمي الدولي لكلية الحقوق جامعة الإسكندرية (حقوق المرأة في مصر والدول العربية) – مصر، بحوث المؤتمرات، ٢٠١٠، ص.١٩٨٦.
- سامية الساعاتي : المرأة والمجتمع المعاصر، القاهرة: الدار المصرية ، القاهرة، ٢٠٠٧ ، ص٣١١.
- Mather, L: Gender in context: Women in family law, Law& Society, Vol(8), 2004, pp110-130.
- إيمان بشير الحسين، وعماد محمد سلامة، وجمال فواز العمري :المعوقات النفسية و الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية بواسطة الحسين، المصدر مجلة كلية التربية – عين شمس – مصر ، ع ٣٤، ج ٣ ، ٢٠١٠ ، ص. ٥٢٠.
- التمكين السياسي للمرأة المصرية : هل الكوتا هي الحل ؟ مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان ، ٢٣ مايو ٢٠٠٩) htt://sis.gov.eg/story/132553?lang=ar).
- معجم اللغة العربية : المعجم الوسيط ، الجزء الثاني ، مطبعة مصر القاهرة ، ١٩٦١، ص٦٤٣.
- سارة صالح الخمشي : المعوقات التي تواجه المرأة السعودية في تولي المناصب القيادية، مجلة الخدمة الاجتماعية – (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين) – مصر، ع٥٢ ، ٢٠١٤ ، ص .ص ٦٩ – ٩٨.
- محمد أبي بكر الرازي: مختار الصحاح، بيروت: المكتبة العصرية،١٩٩٧ ، ص٢٩٧.
- كمال الشافعي ، نسرين عواد : المرأة الفلسطينة في الأحزاب السياسية ، رام الله ، ب.ط، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص.٢٠ .
- أنتوني جيدينز: علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصباغ ، سلسلة المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥، ص. ٢٠٠ .

- فهيمة كريم المشهداني : سياسات تمكين المرأة البرامج و المعوقات : رؤية اجتماعية ، مجلة العلوم التربوية والنفسية –كلية الاداب– جامعة بغداد ، العراق ، ع ٨٨ ، ٢٠١٢ ، ص ص ٢٥٨ – ٢٧٥.

-Amany A. Khodair:Women Representation in the Egyptian Parliament: Representation or Misrepresentation?, publisher by The British University of Cairo,2016,pp.3-20.

- أماني صالح : التمكين السياسي في الوطن العربي، الشروط والمحددات ،دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر ، جمعية دراسات المرأة والحضارة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٤٦٨.
- إجلال حلمي اسماعيل : رؤية مستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة ،المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة ،القاهرة ،٢٠٠٦ ، ص ١٦١.
- فهيمة كريم المشهداني (٢٠١٢) سياسات تمكين المرأة البرامج و المعوقات : رؤية اجتماعية، مصدر سابق، ٢٠١٢ ،ص ص ٢٥٨ – ٢٧٥.
- صابر بلول : التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد ٢٥ – العدد الثاني– ٢٠٠٩ ، ص٢٤ .
- نجاح الطراونه ومحمد أمين : واقع التمكين الإداري للمرأة في الجامعات الأردنية العامة والمعوقات المؤثرة فيه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية – الأردن ، مج ٢٦، ع ٤ ، ٢٠١١ ، ص ص ١٣٣ – ١٧٨.
- إيمان بشير الحسين، وعماد محمد سلامة، وجمال فواز العمري : المعوقات النفسية و الاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية بواسطة الحسين، المصدر مجلة كلية التربية – عين شمس –مصر ،ع ٣٤، ج ٣ ،٢٠١٠ ، ص.ص ٥٤٩ – ٥٧٥.
- حسن محمد العثمان : مشاركة المرأة الأردنية في التنمية البشرية الواقع والمعوقات، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية –الأردن ، مج ٢١، ع ٣ ، ٢٠٠٦ ،ص ص ١١ – ٣٢.
- Zaman, Farhana : The Nature of Political Empowerment and Gender in Local Governance: A Comparative Study of Dhaka City Corporation and Narayangonj Municipality, Bangladesh e-journal of sociology, P -22 .
- Strulik, Stefanie : Local Governance and Women's Quota Reservations in India. In: Pakistan Journal of Women's Studies,2007 , P-72.
- مصطفى عبد الله عبد القاسم خشيم (٢٠١٠) معوقات تمكين المرأة في البلدان العربية : الواقع والطموح، مجلة شؤون عربية (مصر) ، ع ١٤١ ، ص ص ٢١٧ – ٢٣١.
- ايمان سيد الحسين : السمات و المهارات التي تتميز بها المرأة القيادية الأردنية و المعوقات التي تواجهها، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية –سوريا ، س ٢٧، ع ٣,٤ ، ٢٠١١ ،ص ص ٤١٣ – ٤٧٣.
- فهيمة كريم المشهداني (٢٠١٢) سياسات تمكين المرأة البرامج و المعوقات : رؤية اجتماعية ، مصدر سابق، ع ٨٨ ، ٢٠١٢ ، ص ٢٦٣.
- حمداد صبيحة: المشاركة السياسية للمراة الجزائرية في المجتمع المحلي ، مدينة "وهران نموذجاً " ، رسالة دكتوراه ، جامعة وهران ٢ ، غير منشورة ، ٢٠١٦ ،ص. ١٧ .
- نهى عدنان القاطرجي: المرأة في منظومة الأمم المتحدة – رؤية إسلامية ،(الطبعة الثانية)، لندن: دار إي للكتب، ٢٠١٨ ، ص. ٢٤٩.

- Ream Jazzar, The Egyptian Women's Movement Identity Politics and the Process of Liberation in the Nineteenth and Twentieth Centuries, Master, ARIZONA STATE UNIVERSITY, Faculty of Arts,2011,pp.146-168.
- Unber san ,D. and Ander son, K .Domestic violence, personal and Gender . Jof marriage and the family .N.Y. 1988, pp. 442-450.
- عزيز سيد جاسم : المفهوم التاريخي لقضية المرأة ،ط١، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص. ١٨ .
- دلال ملحس استيته : التغير الاجتماعي والثقافي ، ط١ ، وائل للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص. ١٧ .
- الفاروق ذكي يونس : التغير الاجتماعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص.٢٣٤ .
- عبد الوهاب المسيري : الإنثوية ما بين حركة تحرير المرأة وحركة التمركز حول الأنثي ، مجلة الفكر والفن المعاصر ، العددان (٧٨-٧٩) ، سبتمبر – أكتوبر ، القاهره ، ١٩٩٧ ، ص. ١٥٤ .
- طارق ديواني : أفكار الجندر الخبيثة ، موقغ إنترنت ، القاهره ، ٢٠٠٩ : http//www.basha-elwah yav. Sawaaaa7.p2 .
- سامية حسن الساعاتي : علم اجتماع المراة ، مكتبة الأسرة ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهره ، ٢٠٠٣ ، ص. ٧٦ .
- أحمد مجدي حجازي : التغيير الاجتماعي وقضايا التنمية والتحديث : دراسة ميدانية عن الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية ، الأسرة المصرية وتحديات العولمة ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الاداب ، جامعة القاهره، ٢٠٠٣، ص. ٤٢١ .
- فاطمه كاظم ، عدلي أبو طاحون : المرأة الريفية المصرية عطاء عبر التاريخ ، المجلس القومي للمرأة ، القاهره ، ٢٠٠٣ ، ص. ٢٥١.
- سعد الدين ابراهيم محرم : التنمية الريفية ، سلسلة التثقيف التعاوني ، مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني ، العدد ١٢ ، الاسماعيلية ، ١٩٩٠ ، ص. ١٠ .
- محمد رمضان درويش : واقع المراة المصرية ودورها التشاركي في عملية التنمية ، المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية ، المركز الديموجرافي ، القاهره ، ص. ١١.
- غاده على موسى: التعدديه السياسية والانفتاح الاقتصادى وأثرهما على المشاركة السياسية للمرأة ، دراسة الحاله المصريه ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهره ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، ١٩٩٦ .